الجمهورية العربية المتحدة

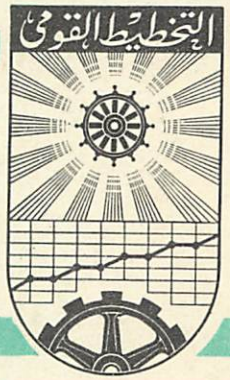

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ١٠٤٢

نحو اطار عام لادوات التحليل والتخطيط الكمية

اعداد

الدكتور فتحى الحسينى خليل

أكتوبر ١٩٧٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــات

١ ـ مقدمـــة ٠

٢ ـ حول المفاهيم الأساسية ٠

٣ ـ علاقة جداول المدخلات والمخرجات بنظامى الحسابات والموازين القوميين ٠

١٠٣ علاقة جداول المدخلات والمخرجات بالحسابات القومية ٠

٢٠٣ علاقة جداول المدخلات والمخرجات بالموازين القومية ٠

٣٠٣ نحو اطار عام لجداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القوميين ٠

٤ ـ الاختلافات الأساسية بين جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازنـــن القومية ٠

١٠٤ تقسيم النشاط الانتاجى وتجميع المعاملات ٠

٢٠٤ الانتـــاج

١٠٢٠٤ مفهوم دائرة الانتاج ٠

٢٠٢٠٤ مفهوم الانتاج الكلى والناتج الاجتماعى ٠

٣٠٢٠٤ الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت ٠

٤٠٢٠٤ تقييم الانتاج ٠

٣٠٤ الاستهلاك النهائى ٠

٤٠٤ التراكم الرأسمالى ٠

٥٠٤ القيمة المضافة والدخول الأولية

٦٠٤ الصادرات والواردات ٠

١ ـ مقدمـــة :

من أهم القضايا التى تواجه عملية تخطيط التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ـ وذلك بعد أن استقر أو شبه استقر فى أذهان خبرائها أن التخطيط هو الأسلوب الذى يضمن لها دون غيره تحقيق التنمية الاقتصادية المعجلة ـ عملية تحديد الأدوات الكمية المناسبة التى يعتمد عليها المخطط فى اعداد الخطة القومية والتى يتوقف عليها بالتالى مدى كفاءة العملية التخطيطية والنجاح الذى يمكن ان يحققه نظام التخطيط فى ترشيد عملية التنمية والتعجيل بها . ومن هنا جاء الاهتمام الكبير الذى يوليه خبراء التنمية والتخطيط فى الدول النامية لدراسة الأدوات الكمية للتخطيط ومدى ملاءمة كل منها لظروف الدول النامية . وان اختلفت وتعددت أدوات التخطيط الكمية الا أن هناك ثلاث أدوات رئيسية سادت كتابات التخطيط والتنمية وشاع استخدامها فى الحياة العملية . هذه الأدوات الثلاث هى الحسابات القومية National accounts والموازين القومية national balances وجداول المدخلات والمخرجات . Input - Output tables.

وكما يقضى منطق الأمور فان لكل منها طبيعته الخاصة التى تحدد قوته التفسيرية للظاهرة الاقتصادية وبالتالى مدى ما يمكن أن يقدمه للعملية التخطيطية من نفع . اذ لا يتعدى أى من نظام الحسابات القومية أو نظام الموازين القومية أو جداول المدخلات والمخرجات الا أن يكون أسلوبا يتم من خلاله اخضاع الظاهرة الاقتصادية أو جانب منها للتحليل والدراسة الرقمية بهدف الوصول (ان امكن) الى بعض القواعد أو المقاييس الكمية التى تمكن المخطط أو واضع السياسة الاقتصادية من تحليل وتخطيط التطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى . وعلى مقدار ما يمكن ان توفره هذه الادوات التخطيطية من معلومات وبيانات عن واقع الظاهرة الاقتصادية تتوقف قدرة المخطط أو واضع السياسة على تناول وحل المشكلات الأساسية للتنمية .

فكما نعرف أن الصعوبة الأساسية التي تواجهها عملية التخطيط في الدول النامية تتمثل ليس فقط في النقص الشديد في البيانات والمعلومات عن النشاط الاقتصادي بل ان نوعية البيانات والمعلومات الاحصائية المتاحة رغم قلتها ليست بالصورة أو الدقة المطلوبة لعملية التخطيط ، الأمر الذي يضعف من كفاءة العملية التخطيطية ومدى دقتها في تصوير الواقع الاقتصادي للمجتمع ثم الانطلاق منه لتحليل التطورات المستقبلة ومضاهاتها بالأهداف التي يستهدف المجتمع تحقيقها على الفترات الزمنية المختلفة وتختلف طبيعة وتنوع المعلومات والبيانات الاحصائية التي تتطلبها الأدوات التخطيطية الثلاث (وهي الحسابات القومية والموازين القومية وجداول المدخلات والمخرجات) وبالتالي مدى ما يمكن ان تقدمه للعملية التخطيطية من نفع . ومن ثم طاب لبعض خبراء التنمية الاقتصادية القول بتفضيل أحد الأدوات التخطيطية على الأخرى بالنسبة للدول النامية وذلك نظرا لافتقارها الى البيانات والمعلومات الاحصائية علاوة على طبيعة ونوع هذه البيانات المتاحة وما يشوبها من عدم الدقة وعدم الاتساق .

والرأي عندنا أن القضية في اختيار أدوات التخطيط الملائمة لظروف الدول النامية لا يكون الحسم فيها لعامل مدى وفرة البيانات الاحصائية اللازمة لنوع دون آخر ، اذ أن الدول النامية عموما تشكو نقصا شديدا في البيانات والمعلومات الاحصائية اللازمة للتخطيط وخصوصا عند بدأ عملياته ، وانما الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بمدى ملاءمة كل أداة من أدوات التخطيط هذه ونظام التخطيط المستخدم في المجتمع . كما أن كل منها قد يكون له ما يتميز به عن ما عداه من قدرة أكبر على تفسير جانب من جوانب الظاهرة الاقتصادية وذلك تبعا لطبيعته . كما انه لن يكفينا ومهما توفرت البيانات الاحصائية ان نطالب أي منها بما ليس في طبيعته وعلى ذلك فان الامر يقتضي دراسة كل منها ومدى ما يمكن ان يقدمه للمخطط أو لواضع السياسة الاقتصادية من مساعدة في وضع الخطط والسياسات المختلفة التي تكفل تحقيق أهداف المجتمع . من ثم فلا بد من دراسة الأدوات التخطيطية الثلاث بشكل يمكننا من الوقوف على نواحي التماثل والاختلاف

فى طبيعة كل منها وما يمكن بالتالى أن يقدمه أو لا يقدمه للعملية التخطيطية بغية تعظيم الاستفادة من كل منها عن طريق محاولة الوصول (ان أمكن) الى اطار عام يوضح كيفية ومدى التعويل على كل منهم فى اعداد الخطط ورسم السياسات الاقتصادية • يستلزم ذلك فى الأساس توضيح للمفاهيم الأساسية لكل أداة من أدوات التخطيط الثلاث بشكل يساعد على استكشاف مدى التكامل بينهما والذى نستطيع فى ضوئه تحديد طبيعة الاطار النظرى العام الذى يتم من خلاله تحديد أدوات التخطيط الأكثر ملاءمة وظروف الدول النامية وعليه فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث نقاط أساسية هى :

أ — حول المفاهيم الأساسية للحسابات القومية والموازين القومية وجداول المدخلات والمخرجات •

ب — علاقة جداول المدخلات والمخرجات بنظامى الحسابات والموازين القوميين •

جـ — الاختلافات الأساسية بين جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القوميين •

٢ - حول المفاهيم الأساسية :

ان تحليل المدخلات والمخرجات هو أحد أساليب التحليل الكمية الذى يحاول اخضاع ظاهرة التشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد القومى للقياس الرقمى بشكل يساعد على دراسة وتحليل التطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى موضوع الدراسة . معنى ذلك ان تحليل المدخلات والمخرجات يهتم بصفة أساسية بدراسة وتحليل أحد جوانب الظاهرة الاقتصادية وهو جانب النشاط الانتاجى فى المجتمع . وتحقيقا لهذه الغاية يقوم التحليل على مجموعة من الافتراضات النظرية التى تصور طبيعة النشاط الانتاجى بهدف الوصول الى مجموعة من المؤشرات التى تساعد الباحث على التحليل والتنبؤ بالتطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى . وعلى مدى واقعية هذه الافتراضات وتعبيرها عن واقع وحقيقة النشاط الانتاجى فى المجتمع تتحدد مدى كفاءة تحليل المدخلات والمخرجات ودرجة التعويل عليه فى التخطيط والتنبؤ بالمستقبل . وهو فى هذا لا يعدو الا أن يكون أحد النماذج أو الأساليب الكمية لدراسة وتحليل تطور النشاط الانتاجى فى المجتمع والعوامل الأساسية لهذا التطور (١) .

وعليه يصبح القول صحيحا بضرورة دراسة نماذج المدخلات والمخرجات ضمن الاطار العام لنظام المحاسبة القومية National accounting system المستخدم فى المجتمع وذلك لان الهدف الأساسى لنظم المحاسبة القومية هو أيضا دراسة وتحليل واقع وتطور الظاهرة الاقتصادية والعوامل الأساسية لهذا التطور .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر للكاتب ، محاضرات فى تحليل المدخلات والمخرجات ، مذكرة داخلية (٣٠٢) معهد التخطيط القومى ، مارس ١٩٧٣ .

ان الاهتمام الأول لأسلوب المدخلات والمخرجات وان انصب على تحليل النشاط الانتاجى للمجتمع الا انه يجب ان يكون هذا التحليل ضمن الاطار العام لتحليل النشاط الاقتصادى وبالتالى لا بد ان يرتبط تحليل المدخلات والمخرجات بمختلف الأدوات والاساليب الكمية لدراسة وتحليل النشاط الاقتصادى فى المجتمع • وبعبارة أدق لا بد وأن يرتبط تحليل المدخلات والمخرجات فى مفاهيمه الأساسية للمجاميع الاقتصادية وطرق تقديرها وتسميرها بنظام المحاسبة القومية المستخدم فى المجتمع سواء كان نظام الحسابات القومية national accounts كما هو مستخدم فى الدول الرأسمالية الغربية أو نظام الموازين القومية national balances كما هو مستخدم فى الدول الاشتراكية المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا •

ويقصد بنظام المحاسبة القومية فى هذا البحث مجموعة الحسابات التى تقوم بتصوير النشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة بشكل يمكن للباحث معه دراسة وتحليل التطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى موضوع الدراسة • ولذلك كان منطقيا أن تعكس طبيعة النظام الاقتصادى السائد فى المجتمع على الصفات والملامح الأساسية لنظام المحاسبة القومية المتبع لتصوير نتائج النشاط الاقتصادى فى هذا المجتمع وكيفية تحقيقها • وكان لزاما كذلك على الباحث عند دراسة نظم المحاسبة القومية المختلفة حتى يتسنى له تفهم طبيعتها ومفاهيمها الأساسية ان تتم هذه الدراسة فى ضوء أو من خلال الاطار العام الذى يحكم النشاط الاقتصادى للمجتمع والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التى تعكس تطوره • وعليه تختلف طبيعة نظم المحاسبة القومية من دولة الى دولة الا انه فى النهاية تبقى هذه الأنظمة محصورة فى دائرة نظامين أساسيين تمخض عنهما الفكر والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات البشرية خلال تطورها • وهذان النظامان للمحاسبة القومية هما نظام الحسابات القومية national accounts المطبق فى الدول الرأسمالية والتى تأخذ من الحرية الاقتصادية المرتكزة على المبادأة الفردية اطارا

عاما يحكم نشاطها الاقتصادى والاجتماعى ، ونظام الموازين القومية national balances المطبق فى الدول الاشتراكية فى شرق أوربا والتى تأخذ من التخطيط المركزى الشامل اطارا عاما يحكم تطورها الاقتصادى والاجتماعى .

ويقوم نظام الحسابات القومية والمستخدم أساسا فى الاقتصاديات الرأسمالية بتصوير نتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع من خلال العمليات والتدفقات التى تتم فيه وذلك بتجميعها فى عدة مجاميع اقتصادية معينة . وفى سبيل ذلك تقوم نظم الحسابات القومية بالتفرقة بين الحسابات الجارية وحسابات رأس المال . وتشمل الحسابات الجارية حساب النشاط الانتاجى للسلع والخدمات ويطلق عليه حساب الانتاج ، وحساب الاستخدام لذلك الجزء من الدخل القومى المتولد من النشاط الانتاجى فى شراء السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك ويطلق عليه حساب الاستهلاك . كما أن حسابات رأس المال تشمل هى الأخرى حساب تكوين رأس المال القومى فى مختلف القطاعات الانتاجية والحسابات التى تعكس كيفية تمويل مختلف القطاعات التنظيمية Institutional sectors لانفاقها الاستثمارى أو الرأسمالى Capital expenditur

ومن الناحية الاقتصادية نجد أن الحسابات الجارية وهى حساب الانتاج وحساب الاستهلاك تعكس بصفة عامة النشاط الانتاجى ونشاط الاستهلاك فى المجتمع كما أن حسابات رأس المال تعكس وترتبط بصفة أساسية بعملية التراكم أو تكوين رأس المال Accumulation وبعبارة أدق ترتبط مجموعة الحسابات المكونة لنظام الحسابات القومية كما هو مطبق فى الدول الرأسمالية بالثلاث جوانب الرئيسية للنشاط الاقتصادى وهى الانتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال . فيجمع فى حساب واحد تجميعى يعرف بحساب الانتاج القومى جميع المعاملات المتعلقة بانتاج السلع والخدمات فى مختلف القطاعات والوحدات الانتاجية فى الاقتصاد القومى وذلك بعد استبعاد العمليات الوسيطة بين هذه القطاعات أو الوحدات الانتاجية مما لازدواجية الحساب . وتجمع جميع المعاملات

المتعلقة باستهلاك السلع والخدمات فى حساب تجميعى يعرف بحساب الدخل والانفاق .
أما كافة العمليات المتعلقة بتكوين رأس المال فى المجتمع فيتم تجميعها فى حساب واحد يعرف بحساب المعاملات الرأسمالية أو حساب رأس المال . ويضاف الى هذه الحسابات الثلاث حساب رابع يتم فيه تسجيل كافة العمليات مع العالم الخارجى . وعليه تصبح مجموعة الحسابات القومية أربعة فى عددها مرتبطة فى وظيفتها بطبيعة العمليات أو المعاملات الاقتصادية وهى الانتاج ، الاستهلاك ، تكوين رأس المال والمعاملات مع العالم الخارجى .

يبقى أن نشير الى أن نظام الحسابات القومية بالصورة التى تم ايجازها بهذا الشكل يتميز بالتفرقة الواضحة بين ما يطلق عليه الحسابات الحقيقية real accounts والتى ترتبط فى طبيعتها بعملية الانتاج وعملية تكوين رأس المال فى مختلف القطاعات الانتاجية فى المجتمع ، وما يطلق عليه الحسابات المالية financial accounts والمرتبطة بعمليات توليد الدخل والانفاق وتمويل الانفاق الرأسمالى فى مختلف القطاعات التنظيمية فى المجتمع . وعليه ترتبط المفاهيم الأساسية للحسابات الحقيقية حول عملية تقسيم الاقتصاد القومى الى عدد من القطاعات الانتاجية أو الصناعات فى حين أن الحسابات المالية تقوم حول مفهوم أو فكرة الوحدات الممولة financing units وتجميعها فى عدد من القطاعات التنظيمية وفقا للنظم واللوائح التى تحكمها .

وفى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا يعتبر نظام الموازين القومية system of national balances الأداة الرئيسية للتخطيط القومى الشامل وذلك علاوة على كونه الاطار المحاسبى الذى يصدر نتائج النشاط الاقتصادى والعوامل الرئيسية فى تحقيق التطور الاقتصادى فى هذه الدول ومن ثم يعطى نظام الموازين القومية اطارا عاما لتحليل الاقتصاد القومى ودراسة التطورات المستقبلة فيه بما يحقق شروط التناسب proportionality والاتساق

Consistemcy بين مختلف جوانب الخطة القومية الشاملة . وهو بذلك يقدم نظاما متكاملا لحسابات الانتاج والدخل والتدفقات المالية فى الاقتصاد القومى . وبالتالى فهو يعطى نموذجا عاما لدراسة وتحليل وتخطيط الجوانب المختلفة لعملية اعادة الانتاج reproduction process وهى الجوانب المادية physical والنقدية monetary والعمل labour . وذلك بالاضافة الى طبيعة النشاط الاقتصادى سواء كان انتاج ، توزيع distribution ، تداول circulation استهلاك أو تراكم accumulation ويحرص نظام الموازين القومية باعتباره أداة التخطيط الرئيسية على تأكيد العلاقات المتبادلة والمتشابكة بين هذه الجوانب والمجالات المختلفة لعملية اعادة الانتاج الأمر الذى يعمل على تحقيق شروط التناسب والاتساق فى الخطة القومية الشاملة .

وكما تختلف هذه الموازين فى تناولها للجوانب المتعددة للنشاط الاقتصادى فانها تختلف أيضا فى درجة التجميع أو التفصيل التى تتناول بها نتائج هذا النشاط . فعلى المستوى القومى توجد بعض الموازين التى تهتم بتقدير بعض المجاميع الكلية مثل الانتاج القومى والدخل القومى وكيفية توزيعه والعمالة ورأس المال الثابت هذا بالاضافة الى الموازين التحليلية وموازين التشابك القطاعى أو الصناعى وأهمها موازين التشابك inter-structural balances وأخيرا على المستوى السلعى توجد الموازين السلعية أو المادية material balances التى توضح انتاج واستخدامات السلع المادية المختلفة وخاصة السلع الاستراتيجية . وبالتالى نجد أن نظام الموازين القومية كما هو مطبق فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا يشتمل على الموازين الأساسية الآتية [1] :

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

Spevacek, V., Series of lectures on the technique of Planning in Czehoslovakia. Ministry of Planning, Cairo, 1966-67.

١ — ميزان انتاج واستخدام الناتج القومي (الاجتماعي) .

٢ — ميزان انتاج وتوزيع واستخدام الدخل القومي .

٣ — ميزان العمالة .

٤ — ميزان رأس المال الثابت .

٥ — جداول المدخلات والمخرجات .

٦ — الموازين السلعية .

٣ — علاقة لجداول المدخلات والمخرجات بنظامي الحسابات والموازين القوميين :

من ذلك العرض الموجز لبعض المفاهيم الأساسية لكل من تحليل المدخلات والمخرجات ونظام الحسابات القومية ونظام الموازين القومية تتضح لنا طبيعة العلاقة الوثيقة بينهم باعتبارهم أدوات تحليل كمية لنتائج النشاط الاقتصادي في المجتمع . الامر الذي يستلزم وعلى الرغم من اختلاف اهتماماتهم التحليلية والزوايا التي ينظرون من خلالها للنشاط الاقتصادي في المجتمع ضرورة العمل على توفير قدر معين من وحدة المفاهيم وطرق القياس والتعبير المستخدمة في كل منها وذلك تسهيلا لعمليات المقارنة بين النتائج التي تحققها كل أداة منهم . ولن يتسنى لنا ذلك الا بالعمل على توفير قدر معين من الاتساق Consistency في البيانات الاحصائية والمعلومات الاقتصادية المستخدمة في كل منهم ، مما يتطلب من الباحث فهما دقيقا وواضحا لطبيعة العلاقة بين هذه الأدوات التحليلية الثلاث .

ونود بادئ ذي بدء أن نشير الى أن هدف هذه الدراسة ليس دراسة نظام الحسابات القومية كما هو مطبق في الدول الرأسمالية الغربية ونظام الموازين القومية كما هو مطبق في دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا في شرق أوربا بل هو ابراز لطبيعة

العلاقة بين هذه الأنظمة المختلفة لتصوير نتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع وبين تحليل المدخلات والمخرجات الذى يهتم بتحليل العلاقات التشابكية والاعتماد المتبادل بين مختلف القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد القومى . الامر الذى يمكن الباحث من اكتشاف مدى التشابه وبالتالى مدى التغاير فى المفاهيم الأساسية وطرق تجميع البيانات الاحصائية وطرق تقسيم الأنشطة الاقتصادية الى قطاعات أو وحدات اقتصادية وكذلك طرق التقدير والتسعير المستخدمة فى كل منها . حيث أن نظم الحسابات القومية ترتكز أساسا على التحليل الكينزى Keynesian analysis فى حين أن نظام الموازين الاقتصادية يقوم على نظرية ماركس فى اعادة الانتاج Marx's theory of reproduction وما يستتبعه ذلك من اختلاف المفاهيم الأساسية وخاصة فيما يتعلق بمفهوم دائرة الانتاج Production boundary .

ونستطيع ابتداء القول بوجود العلاقة بطريقة أو بأخرى بين تحليل المدخلات والمخرجات ونظامى الحسابات والموازين القوميين وان حلت بعض الصعوبات العملية التى تواجه عملية بناء وتكوين جداول المدخلات والمخرجات على بلورتها بوضوح كاف فى بعض الدول وخاصة الدول النامية ولا ينال من هذه الحقيقة النظرية على الأقل اختلاف صورة هذه العلاقة من دولة الى أخرى . فان كانت هذه العلاقة ما زالت تقتصر فى بعض الدول على الاشتراك فى بعض المفاهيم العامة للمجاميع الاقتصادية فى الوقت الذى تطورت فيه فى دول أخرى باعتبار جداول المدخلات والمخرجات جزءا مكملا لنظام الحسابات القومية أو لنظام الموازين القومية ، الا ان الاتجاه العام فى غالبية الدول هو اعتبار جداول المدخلات والمخرجات جزء مكمل للحسابات والموازين القومية . وقد تأكد هذا الاتجاه العام بوضوح فى الكتابات والبحوث المقدمة لمؤتمر المدخلات والمخرجات الدولى الذى عقدته منظمة الأمم المتحدة فى جنيف فى سبتمبر ١٩٦١ (١) . مما يستتبع دراسة

(١) U.N., Economic Bulletin for Europe, vol 16, No. 2 November 1964, P.12.

جداول المدخلات والمخرجات ضمن الاطار العام لنظام المحاسبة القومية المطبق في المجتمع ، الحسابات القومية والموازين القومية ، وما يستلزمه من ضرورة العمل على توحيد المفاهيم الأساسية وطرق القياس والتسعير للمعاملات والتدفقات الاقتصادية في كل من جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية .

١٠٣ علاقة جداول المدخلات والمخرجات بالحسابات القومية :

ان جداول المدخلات والمخرجات - كما سبق القول - ما هي في الواقع الا أسلوب كمي مبسط لدراسة وتحليل عمليات التشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف الأنشطة الانتاجية في الاقتصاد القومي ، ويعتمد هذا الأسلوب على امكانية تقسيم الاقتصاد القومي الى عدد من القطاعات الانتاجية أو الصناعات بهدف دراسة تدفقات السلع والخدمات فيما بينها . وبعبارة أدق تحليل المعاملات Transactions بين هذه القطاعات وذلك بتصويرها في جدول توضح صفوفه الأوجه التي ينساب اليها انتاج كل قطاع أو صناعة سواء كانت للاستخدام الوسيط (طلب وسيط) أو للاستخدام النهائي (طلب نهائي) ، كما توضح أعمدة هذه الجداول مستلزمات الانتاج المختلفة (المدخلات) التي تم استخدامها في عملية الانتاج سواء كانت هذه المدخلات منتجة في القطاعات أو الصناعات الأخرى أو مدخلات أولية تمثل مساهمات عناصر الانتاج في العملية الانتاجية . يعني هذا أن انتاج أي قطاع أو صناعة ينظر اليه من زاويتين ، الأولى من زاوية طبيعة الطلب عليه وما اذا كان لاستخدامه في العمليات الانتاجية في القطاعات الأخرى وقد تكون العملية الانتاجية في نفس القطاع أو الصناعة وهو ما يعرف بالطلب الوسيط أو لاستخدامه لأغراض الطلب النهائي وهي الاستهلاك ، تكوين رأس المال ، أو التصدير للعالم الخارجي والثانية ان ينظر الى انتاج نفس القطاع من زاوية مستلزمات الانتاج التي ساهمت في عملية انتاجه ما اذا كانت مستلزمات انتاج أولية Primary inputs أي تمثل

مساهمات عناصر الانتاج المختلفة من عمل ، ورأس المال ، والأرض ، والتنظيم ، أو منتجات القطاعات الأخرى والتي يكون بينها منتج نفس القطاع وتعرف بالمدخلات الوسيطة Intermediate inputs ومن ثم فان صح لنا القول بأن جدول المدخلات والمخرجات يمثل حساب الانتاج الكلي للاقتصاد القومي وانه يمكن بناؤه من حسابات الانتاج للقطاعات أو الصناعات الداخلة فيه الا انه لا يعدو في النهاية الا ان يكون نموذج مبسط للمعاملات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي الامر الذي يستتبع ضرورة النظر اليه من خلال الاطار العام لنظام الحسابات القومية .

ولتبيان العلاقة بين جدول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية نجد أن جدول المدخلات والمخرجات باعتباره جدول للمعاملات الاقتصادية يمكن تصويره كالآتي :

$$\begin{bmatrix} X_{ij} \end{bmatrix} \quad \begin{bmatrix} FD \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} PI \end{bmatrix}$$

حيث أن

X_{ij} تمثل مصفوفة المعاملات المتبادلة بين مختلف القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي .

FD تمثل مصفوفة الطلب النهائي على منتجات القطاعات المختلفة .

PI تمثل مصفوفة مستلزمات الانتاج الاولية .

ويتحصل الهدف النهائى لجدول المدخلات والمخرجات فى ربط مصادر الطلب النهائى المختلفة على انتاج مختلف القطاعات فى الاقتصاد القومى بمساهمات عناصر الانتاج الأولية المختلفة فى العملية الانتاجية فى كل قطاع • وذلك فى ضوء ما تكشف عنه صفوفة المعاملات الاقتصادية المتبادلة بين القطاعات من مؤشرات أو معاملات فنية يمكن استخدامها فى التحليل والتخطيط والتنبؤ • وبالتالى تهتم جداول المدخلات والمخرجات بتدفقات السلع والخدمات بين مختلف القطاعات الانتاجية وتقسيم النشاط الانتاجى فى الاقتصاد القومى الى عدد من القطاعات يسمح بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات عن عمليات التشابك بين الأنشطة الانتاجية المختلفة •

وعلى العكس من ذلك نجد الحسابات القومية باعتبارها تصوير رقمى لنتائج النشاط الانتاجى خلال فترة زمنية معينة تقوم بها استبعاد المعاملات الوسيطة بين مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية بهدف الحصول على الانتاج النهائى final outpput والذى تمثله صفوفة الطلب النهائى فى جدول المدخلات والمخرجات والذى يعادل الناتج المحلى domestic product ويعرف الانتاج النهائى فى هذا الصدد بأنه ذلك الجزء من الانتاج الذى لا يقوم الطلب عليه للاستخدام الوسيط فى القطاعات الانتاجية والذى ينساب بالتالى الى خارج العملية الانتاجية سواء الى الاستهلاك (عام أو خاص) أو التراكم asset formation أو التصدير الى العالم الخارجى • وعليه نجد أن متطابقة الانتاج product identity هى (١) :

الناتج المحلى + الواردات = الاستهلاك + التراكم + الصادرات

---

(١) انظر GHOSH, A., Experiments with input-output models, cambridago University Press, 1964, P.4.

ومن ثم نجد أن اهتمام الحسابات القومية ليس هو تحليل التدفقات السلعية بين مختلف الأنشطة الانتاجية فى الاقتصاد القومى والذى يمثل الاهتمام الأول لجدول المدخلات والمخرجات بل هو تقدير الانتاج النهائى أو الناتج المحلى والذى لا تتناوله جداول المدخلات والمخرجات بنفس الاهتمام أو التفصيل الذى تتناول به الطلب الوسيط على منتجات القطاعات الانتاجية . والاكثر من ذلك انها فى العادة لا تقوم بهدف تقديره بل يدخل فيها على أنه بيانات معطاة given data يتم تقديرها من خارج الجدول بل وسابقة على استخدام الجدول فى التحليل والتخطيط . وبالتالى نجد أن المتطابقة المحاسبية accounting identity لانتاج كل قطاع والتى يقوم عليها جدول المدخلات والمخرجات والمناظرة لمتطابقة الانتاج فى الحسابات القومية السابقة هى :

اجمالى الانتاج + الواردات = الانتاج الوسيط + الاستهلاك + التراكم + الصادرات .

وهنا نجد ان الاستهلاك الوسيط قد ظهر فى هذه المتطابقة المحاسبية لجداول المدخلات والمخرجات ، ضمنيا فى الطرف الايمن وصراحة فى الطرف الأيسر فى الوقت الذى تجاهلته فيه متطابقة الانتاج للحسابات القومية وذلك لأن .

اجمالى الانتاج = الانتاج النهائى + الانتاج الوسيط .

نخلص من ذلك الى أن العلاقة بين جداول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية هى علاقة وثيقة باعتبارهما أدوات تحليل كمية لنتائج النشاط الانتاجى فى الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية معينة علاوة على أن الملامح الأساسية لتحليل المدخلات والمخرجات وان كانت ترتكز أساسا على المفاهيم والاعتبارات الاقتصادية الا انه يمكن اشتقاق الصورة المحاسبية العامة لجدول المدخلات والمخرجات من الاطار العام للحسابات القومية . وتبقى فى النهاية عملية تقسيم النشاط الانتاجى داخل الجدول الى قطاعات انتاجية

وطرق تجميع البيانات والتقدير والتعبير للمعاملات الاقتصادية بين مختلف هذه القطاعات متوقفة على طبيعة الأهداف التي يضعها الباحث للتحليل ومدى توافر البيانات الاحصائية والمعلومات عن المعاملات المتبادلة بين القطاعات الانتاجية المختلفة في الاقتصاد القومي وقد أوضح الاستاذ Richard Stone كيفية بناء جدول للمدخلات والمخرجات من واقع النظام المبسط للحسابات القومية (١).

بافتراض اقتصاد مغلق Closed economy يتم فيه فصل النشاط الانتاجي والذي يتمثل في انتاج السلع والخدمات عن باقي أوجه النشاط الأخرى ، وان المعاملات المتعلقة بالنشاط الانتاجي يمكن تسجيلها في حساب مستقل وليكن P ، في الوقت الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات المتعلقة بأوجه النشاط الأخرى في حساب آخر وليكن $\bar{P}$.

وبالتالي لو أردنا وضع هذان الحسابان في صورة تجميعية أو تركيبية Consolid-ated form لحصلنا على جدول مربع الشكل من صفين وعمودين على الشكل التالي :

جدول (١)

	P	$\bar{P}$
P	-	E
$\bar{P}$	G	-

(١) Richard Stone, Input-Output and national accounts, OECD, 1961, P.P. 21-25.

وتعطى صفوف هذا الجدول متسلمات incomings حساب معين فى نفس الوقت الذى يعطى العمود المناظر المدفوعات Outgoings من نفس الحساب • ويهمل هذا الجدول المدفوعات والمتسلمات لنفس القطاع • ومن ثم فان E تمثل الانتاج الذى استخدم أو انساب الى مجموعة الانشطة P أى ما اصطلح عادة على تسميته بالانتاج النهائى final product أو اجمالى الانفاق النهائى gross final expenditure • وتمثل G اجمالى القيمة المضافة المتولدة عن النشاط الانتاجى فى المجتمع أى مجموع الدخول المتولدة عن النشاط الانتاجى مضافا اليها استهلاك رأس المال (الاهلاك) depreciation وعبارة أدق تعطى G اجمالى الناتج القومى gross national product وعليه فانه يمكننا ملاحظة أن

$$E = G$$

وهى المتطابقة المحاسبية للحسابات القومية كما سبق أن رأينا •

ولكن هذا الجدول يمكن تطويره فى اتجاهين أساسيين ليعطى صورة تحليلية أكثر للمعاملات المتبادلة بين شقيه P ، $\bar{P}$ ، وذلك على النحو التالى :

أولا : يمكن تقسيم P الى مكوناتها الأساسية وليكن النشاط الاستهلاكى $\bar{P}_1$ وتكوين رأس المال $\bar{P}_2$ • وبالتالى نجد ان جدول الحسابات القومية سوف يأخذ الشكل التالى :

جدول (٢)

	P	$\bar{P}_1$	$\bar{P}_2$
P	—	C	V
$\bar{P}_1$	Y	—	
$\bar{P}_2$	D	S	—

من ذلك نجد أن الانفاق النهائي E انقسم الى الانفاق على الاستهلاك C ، والانفاق على تكوين رأس المال أو الاستثمار V ، وبالمثل نجد ان اجمالى الناتج القومى G قد انقسم الى صافى القيمة المضافة Y ، والاهلاك D . هذا بالاضافة الى ظهور عنصر جديد فى الجدول هو S ويمثل صافى الادخار net saving والتى يمكن تفسيرها من وجهة نظر $\bar{I}_1$ على أنها فائض الدخل أو القيمة المضافة Y عن الاستهلاك C ، أو من وجهة نظر $\bar{P}_2$ بأنها فائض التراكم V عن الاهلاك D.

ثانيا : واضح أن جدول (٢) يعطى الصورة التقليدية البسيطة لنظام الحسابات القومية حيث يتم فيه معالجة النشاط الانتاجى ككل . وان هذا الجدول وان كان يعطى الباحث صورة تحليلية أكثر تفصيلا عن النشاط الاقتصادى (باستثناء النشاط الانتاجى) حيث يمكن تقسيم $\bar{P}$ الى مكوناتها المتعددة ، الا انه لا يمكن الباحث من تحليل ودراسة التشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف قطاعات النشاط الانتاجى . ولتحقيق ذلك لا بد من الاهتمام بتقسيم النشاط الانتاجى P الى عدة قطاعات أو صناعات ولتكن P_1 و P_2 ، P_3 بهدف دراسة التدفقات flows فيما بينها . وبذلك يأخذ الجدول الشكل التالى (مع عدم تجزئة $\bar{P}$) وهو شكل جدول المدخلات والمخرجات :

جدول (٣)

	P_1	P_2	P_3	$\bar{P}$
P_1	-	Z_{12}	Z_{13}	e_1
P_2	Z_{21}	-	Z_{23}	e_2
P_3	Z_{31}	Z_{32}	-	e_3
$\bar{P}$	g_1	g_2	g_3	-

معنى ذلك أن الانتاج النهائى E والذى ظهر فى الجدول (١) كمجموع للانتاج النهائى فى مختلف القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد القومى قد تم تقسيمة على الأنشطة أو القطاعات الانتاجية التى ساهمت فى انتاجه وهى فى هذا الجدول (٣) ثلاث قطاعات ومن ثم فان :

$$E = e_1 + e_2 + e_3$$

وبالمثل فان اجمالى الناتج القومى G والذى ظهر فى الجدول (١) كمجموع قد تم تقسيمه حسب القطاعات الانتاجية المتولد فيها ومن ثم فان

$$G = g_1 + g_2 + g_3$$

هذا بالاضافة الى ظهور نوع جديد من المعاملات فى جدول (٣)، بمعنى أنها لم تظهر فى الجدولين السابقين (١)، (٢) وهى المعاملات transactions - التى تتم بين مختلف القطاعات الانتاجية والتى يطلق عليها تدفقات السلع والخدمات بين القطاعات الانتاجية لأغراض الاستخدام الوسيط intermediate product flows والتى تعبر عنها Z_{jk} . هذه المعاملات الوسيطة وان ظهرت فى حسابات الانتاج للقطاعات أو الصناعات المختلفة الا أنها تختفى فيما لو أردنا تجميع هذه الحسابات للقطاعات المختلفة فى حساب تجميعى ، أو تركيبى Consolidated account واحد للنشاط الانتاجى فى الاقتصاد القومى ككل كما هو الحال فى الجدول (١)، والجدول (٢) واللذان يعطيان صورة مبسطة لنظام الحسابات القومية .

واذا ما نظرنا الى حسابات الانتاج للقطاعات الانتاجية الثلاث فى الجدول (٣) نجد أن مجموع العمود والذى يعبر عن مستلزمات الانتاج من منتجات القطاعات الأخرى intermediate inputs بالاضافة الى عناصر الانتاج أو مستلزمات الانتاج الاولية primary inputs (بما فيها الربح) يساوى مجموع الصف المناظر له والذى يعبر عن الأوجه المختلفة لانسياب انتاج القطاع سواء للاستخدام الوسيط أو للاستخدام النهائى . وهى متطابقة التوازن لجداول المدخلات والمخرجات .

ويمكننا الحصول على الصورة العامة لجداول المدخلات والمخرجات من هذا الجدول (٣) بافتراض أن عدد القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي هو (n) وان قطاعات الطلب النهائي هي الاستهلاك C والاستثمار V والتصدير X ، كما أن عوائد عناصر الانتاج الأولية هي القيمة المضافة Y ، والاهلاك D ، والواردات M ، أي أن الجدول يصور حالة الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي ، وذلك على النحو التالي :

جدول (٤)

	P_1	P_2		P_n	$\bar{P}_1$	$\bar{P}_2$	$\bar{P}_3$
P_1	-	Z_{12}	.....	Z_{1n}	C_1	V_1	X_1
P_2	Z_{21}	-	.....	Z_{2n}	C_2	V_2	X_2
P_n	Z_{n1}	Z_{n2}	.....	-	C_n	V_n	X_n
$\bar{P}_1$	y_1	y_2	.....	y_n	-	-	a
$\bar{P}_2$	d_1	d	.....	d	s		b
$\bar{P}_3$	m_1	m_2	.....	m_n	-	-	-

ويوضح الربع الأول من هذا الجدول علاقات التشابك الاقتصادي بين القطاعات الانتاجية المختلفة وهي n قطاع والربع الثاني الطلب النهائي على منتجات القطاعات الانتاجية لاغراض الاستهلاك أو التراكم (الاستثمار) أو التصدير للعالم

الخارجى . كما أن الربع الثالث يوضح مستلزمات الانتاج الأولية primary inputs أو القيمة المضافة والاهلاك والواردات . كما ان الربع الرابع لا يستحوز على اهتمام كبير من المهتمين بتحليل المدخلات والمخرجات نظرا لابتعاده عن دائرة الاهتمام الأساسية لجداول المدخلات والمخرجات وهى تحليل التشابك والاعتماد المتبادل بين القطاعات الانتاجية أو الصناعات المختلفة فى الاقتصاد القومى . ذلك أن البيانات التى يتضمنها هذا الجزء من الجدول لا تعبر عن عمليات أو تدفقات للسلع والخدمات بين القطاعات الانتاجية ولكن بين عناصر الانتاج الأولية وقطاعات الطلب النهائى حيث تعبر S عن الادخار القومى ، M عن تحويلات الدخل من العالم الخارجى ، b عن صافى الاقتراض من العالم الخارجى .

ولا ينبغى أن يفهم من ذلك عدم أهمية هذا الجزء فى التحليل الاقتصادى بل ان هذا النوع من البيانات والمعلومات له أهمية خاصة فى دراسات التوازن العام ونماذج النمو الاقتصادى .

٢٠٣ علاقة جداول المدخلات والمخرجات بالموازين القومية :

لقد ارتبط نظام التخطيط المركزى الشامل فى الاقتصاديات الاشتراكية فى شرق أوربا باستخدام مجموعة من الموازين الاقتصادية التى تقوم بتصوير النشاط الاقتصادى فى المجتمع وتقدم بالتالى اطارا عاما لدراسة وتحليل النمو الاقتصادى والعوامل الأساسية التى يرتكز عليها . كما انه يقوم على تحليل ودراسة العلاقات المتشابكة والتأثير المتبادل بين مختلف العوامل والمجاميع الاقتصادية Economic aggregates بهدف الوصول الى الصورة المثلى Optimal للعلاقات بينها بما يحقق هدف تعظيم الفائض الاقتصادى national economic purplus الذى يتوقف عليه معدل الاستثمار وبالتالى معدلات التنمية الاقتصادية . وتكون هذه المجموعة من الموازين فيما بينها ما يسمى بنظام الموازين القومية national balances system والتى تقدم علاوة على ما تقدم نموذجا عاما للتخطيط والتنبؤ بالتطورات المستقبلة فى الاقتصاد القومى وتساعد فى رسم الاتجاهات العامة للسياسات المختلفة (الاستثمار ، الانتاج ، الدخل وتوزيعه ، العمالة ، التراكم الرأسمالى والتجارة الخارجية) بما يكفل تحقيق وسلامة خطة التنمية .

ونود أن نشير بادئ ذى بدء - الى أن الأساس النظرى لنظام الموازين القومية هو الفكر الماركسى والمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التى يقوم عليها وذلك على العكس من نظام الحسابات القومية والتى تقوم على المفاهيم الأساسية للفكر الكينزى وخاصة فيما يتعلق بمفهوم النشاط الانتاجى او ما يعرف بدائرة الانتاج production boundery . وبعبارة أخرى يقوم نظام الموازين القومية على مفهوم مختلف للنشاط الانتاجى عن ذلك الذى تبنى عليه الحسابات القومية وذلك نظرا لاختلاف الاطار العام الذى تتبناه هذه المجتمعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ففى دول اقتصاديات السوق (الرأسمالية) تشمل دائرة الانتاج كافة الأنشطة - باستثناء

الأنشطة الغير مشروعة - المتعلقة بانتاج السلع والخدمات ، وان ثارت بعض الصعوبات العملية في تقدير قيمة بعضها كما في حالة خدمات ربات البيوت Housewives services . أما في دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا في شرق أوربا فان النشاط الانتاجي وبالتالي دائرة الانتاج تقتصر فقط على انتاج السلع المادية أو الخدمات المرتبطة مباشرة بانتاج السلع المادية مثل خدمات النقل والتخزين والتوزيع . أما ما عدا ذلك من خدمات مثل خدمات البنوك وشركات التأمين والخدمات الصحية والحكومية ... الخ فهي نشاط غير منتج non-productive وبالتالي لا تدخل في تقديرات الانتاج القومي . وعليه فان خدمات النقل للركاب تعتبر نشاط غير منتج في حين ان نقل البضائع نشاط منتج ومن ثم يدخل في حسابات الانتاج القومي . ومن هنا يطلق بعض الكتاب على نظام الموازين القومية كما هو مطبق في دول المعسكر الاشتراكي في شرق أوربا بنظام الانتاج المادي material product system (MPS) (١) ويعتبر اختلاف مفهوم دائرة الانتاج الذي يبنى عليه كل من نظام الموازين القومية ونظام الحسابات القومية من أهم أوجه الخلاف الكمية الرئيسية بين النظامين والتي تنعكس بصورة واضحة في طبيعة كلا النظامين وكيفية تقدير وتقييم نتائج النشاط الانتاجي في المجتمع مثل الانتاج القومي والدخل القومي ومكوناتهما .

ويتكون نظام الموازين القومية كما سبق القول من مجموعة من الموازين التي تقوم بتصوير النشاط الاقتصادي في المجتمع وذلك على درجات متفاوتة من التجميع أو التفصيل بهدف دراسة وتحليل وتخطيط التطورات الحالية والمستقبلة في الاقتصاد القومي . وعليه فانها تتناول الجوانب المختلفة لعملية اعادة الانتاج (المادية والنقدية) والمجالات

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر للكاتب ، محاضرات في تحليل المدخلات والمخرجات ، مذكرة داخلية رقم (٣٠٢) - معهد التخطيط القومي ، مارس ١٩٧٣ ، ص ٤٤ .

المختلفة للنشاط الانتاجى (الانتاج والتوزيع والتداول) والعوامل الأساسية المحددة للتنمية الاقتصادية ومعدلاتها مثل التراكم الرأسمالى والقوة العاملة • وعليه نجد أن نظام الموازين القومية كما هو مطبق فى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا يشتمل عموما على الموازين الأساسية التالية :

١ - ميزان انتاج واستخدام الناتج القومى (الاجتماعى) •
٢ - ميزان انتاج وتوزيع واستخدام الدخل القومى •
٣ - ميزان العمالة •
٤ - ميزان رأس المال الثابت •
٥ - جداول المدخلات والمخرجات (التشابك الهيكلى) •
٦ - الموازين السلعية •

وقد تمخضت تجربة التخطيط والتنمية فى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا عن ثلاث صور مختلفة لاعداد وتكوين الموازين القومية • الصورة الاحصائية statistical form التى تعطى نتائج التطورات الاقتصادية المحققة فى مجالات الانتاج المختلفة ومستويات المعيشة للفئات المختلفة والاستثمار والعمالة والتجارة الخارجية ، والعوامل الأساسية التى ارتكزت عليها هذه التطورات وذلك حتى يمكن للمخطط الاسترشاد بها فى عمليات تخطيط التنمية الاقتصادية المستقبلة • والصورة المخططة Planned form والتى تستند أساسا على المؤشرات العامة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى يستطيع المخطط بواسطتها اختبار مدى الاتساق والتناسب والتوازن فى الخطة العامة وصلاحيتها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية • والصورة الثالثة لاعداد وبناء الموازين القومية هى الصورة العامة أو الأولية Preliminary (orientated) form

والتى تساعد المخطط على رسم صورة عامة ومتوازنة للتطورات الاقتصادية المستقبلة وتحديد أولى غير ملزم لمعدل النمو الاقتصادى والصورة العامة للعلاقات البنيانية أو الهيكلية الأساسية مثل العلاقة بين الاستهلاك القومى والتراكم الرأسمالى وبين الزراعة والصناعة والعوامل الأساسية المحددة للتطورات المستقبلة فى هيكل وبنيان الاقتصاد القومى (١) .

من هذه النظرة السريعة والمختصرة على مفهوم ومكونات نظام الموازين القومية كما هو مطبق فى دول المعسكر الاشتراكى فى شرق أوربا وما يمكن ان يقدمه من عون لعمليات التخطيط والتنمية نستطيع أن نقف على العلاقة الطبيعية بينه وبين جداول المدخلات والمخرجات باعتبارها أيضا أحد الأساليب الكمية لتحليل وتخطيط النشاط الانتاجى فى المجتمع والتنبؤ بالتطورات المستقبلة فيه . وهنا لا بد أن نستعيد الى الذاكرة ان جدول المدخلات والمخرجات يمكن النظر اليه على أنه صورة اكثر تفصيلا لميزان الانتاج والدخل القومى ، والذى يعتبر أحد الأركان الأساسية لنظام الموازين القومية . كما انه يعطى بطبيعته صورة مفصلة عن الانتاج والدخل المتولد عنه فى القطاعات الانتاجية المختلفة ومساهمات عناصر الانتاج الأولية مثل العمل ورأس المال الثابت والواردات فى عملية الانتاج بالقطاعات المختلفة ، والطلب على منتجات القطاعات المختلفة لاغراض الاستهلاك الشخصى أو الحكومى أو لأغراض التكوين الرأسمالى أو للتصدير للعالم الخارجى كل هذه المعاملات أو المجاميع الاقتصادية economic aggregates تمثل الاهتمام الأساسى لمجموعة الموازين المكونة لنظام الموازين القومية . هذا بالاضافة الى أن جداول المدخلات والمخرجات يتم بناؤها واعدادها احصائيا من واقع البيانات التى توفرها مجموعة الموازين السلعية material balances التى توضح

---

(١) انظر Ota Sik, and others, Selected problems of economic planning in CSSR, Prague, 1968, PP. 74-76.

عرض كل منتج أو سلعة سواء من الانتاج المحلى أو الواردات والطلب عليها سواء لاستخدامه فى العملية الانتاجية (طلب وسيط) أو للاستهلاك (شخصى أو جماعى) أو للزيادة فى رأس المال الثابت أو للتصدير • وتتوقف بالتالى درجة التفصيل للقطاعات الانتاجية فى جدول المدخلات والمخرجات على وجود مجموعة ضخمة من الموازين السلعية التى توضح أوجه الطلب والعرض المختلفة بالنسبة لكل سلعة • وسوف نقتصر فى هذا التحليل على تبيان العلاقة بين جداول المدخلات والمخرجات وميزان الناتج واستخدام الناتج القومى (الاجمالى) •

ميزان انتاج واستخدام الانتاج القومى (١)

الموارد	الاستخدام
١ - الانتاج	١ - الاستهلاك المنتج
- الصناعة	- الصناعة
- الزراعة	- الزراعة
- النابات	- النابات
=	=
=	=
=	=
- القطاعات الاخرى	- القطاعات الاخرى
٢ - الواردات	٢ - الاستهلاك النهائى
	أ - الاستهلاك الشخصى
	ب - الاستهلاك الجماعى
	حـ - استهلاك رأس المال الثابت غير المنتج .
	٣ - التراكم الرأسمالى
	أ - الاضافة الى رأس المال الثابت
	ب - التغير فى المخزون
	٤ - الاحتياطيات
	٥ - الصادرات
اجمالى الموارد	اجمالى الاستخدام

(1) Ota Sik, and Others, Ibid. P.P. 79, 80.

بالنظر الى هذا الميزان والصورة العامة لجدول المدخلات والمشتقة من الصورة العامة والمبسطة للحسابات القومية (١) نستطيع أن نتبين طبيعة العلاقة بينهما والتى يمكن ان نوجز ملامحها الرئيسية كالآتى :

أ — أن أرقام الانتاج (صافى الموارد) والاستهلاك المنتج (جانب الاستخدام) حسب القطاعات الانتاجية المختلفة هى نفسها أرقام جدول المدخلات والمخرجات المناظر لهذا الميزان عن الطلب الوسيط على منتجات أى قطاع (بالتحرك على الصف) والاستخدام الوسيط فى قطاع معين (بالتحرك مع العمود) .

ب — ان أرقام الاستهلاك النهائى والتراكم الرأسمالى هى نفسها تقريبا التى تظهر فى مصفوفة الطلب النهائى لجدول المدخلات والمخرجات .

ح — أرقام الصادرات والواردات التفصيلية فى جدول المدخلات والمخرجات تظهر مجمعة فى ميزان انتاج واستخدام الانتاج القومى .

---

(١) انظر صفحة ١٩

٣٠٣ نحو اطار عام لجداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القوميين :

من التحليل السابق يتضح لنا وجلاء طبيعة العلاقة الوثيقة بين جداول المدخلات والمخرجات ونظامى الحسابات والموازين القوميين • وتتمثل هذه العلاقة بصفة عامة فى أن جدول المدخلات والمخرجات وان استهدف أساسا تحليل ودراسة العلاقات المتبادلة بين مختلف القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد القومى الا انه من خلال ذلك يمكن النظر اليه على أنه حساب مفصل deconsolidated للنشاط الانتاجى فى المجتمع على مستوى القطاعات الانتاجية أو الصناعات المختلفة وبطريقة أخرى يقدم جدول المدخلات والمخرجات صورة تفصيلية للنشاط الانتاجى فى المجتمع والذى يظهر بصورة تجميعية فى حساب الانتاج فى الدول التى تطبق نظام الحسابات القومية وميزان الانتاج القومى فى الدول التى تطبق نظام الموازين القومية • كما ان أرقام الاستهلاك النهائى لمنتجات القطاعات أو الصناعات المختلفة يمكن قراءتها من صفوفة الطلب النهائى فى جدول المدخلات والمخرجات والتى تعادل فى مجموعها المجاميع الأساسية للاستهلاك فى كل من ميزان انتاج واستخدام الانتاج القومى فى نظام الموازين القومية وحساب الاستهلاك فى نظام الحسابات القومية • أكثر من ذلك يحتوى جدول المدخلات والمخرجات على أرقام وبيانات الاستهلاك الوسيط (أو المنتج) وخدمات عناصر الانتاج الأولية موزعة على القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى • وعموما يمكننا القول بأن جدول المدخلات والمخرجات يقدم بطبيعته صورة أكثر تفصيلا لميزان الانتاج والدخل القومى فى المجتمعات التى تتبع نظام الموازين القومية وحساب الانتاج فى الدول التى تتبع نظام الحسابات القومية •

ان جداول المدخلات والمخرجات هى بطبيعتها مرتبطة — بطريقة أو بأخرى — بكل من نظام الموازين القومية كما هو مطبق فى الدول الاشتراكية فى شرق أوربا ونظام الحسابات القومية كما هو مطبق فى الدول الرأسمالية • وفى الواقع العملى تختلف هذه

العلاقة من دولة لأخرى وذلك حسب الخبرة العملية التى اكتسبتها الدولة فى بناء وتكوين جداول المدخلات والمخرجات والأهداف التحليلية والتخطيطية التى تستهدفها من وراء بناء وتكوين هذه الجداول والحسابات القومية والموازين القومية . الأمر الذى يدعونا الى الاعتقاد بأن العوامل الأساسية التى تكمن وراء عدم تبلور أو تأكيد هذه العلاقة بشكل أو بآخر فى بعض الدول وخاصة الدول النامية ترجع فى الواقع الى الصعوبات العملية التى تواجه عمليات اعداد وبناء هذه الجداول والحسابات القومية والموازين القومية فى هذه الدول أكثر منها الى المفاهيم النظرية . ففى الوقت الذى تنظر فيه بعض الدول الى جدول المدخلات والمخرجات على أنه جزء مكمل integral part للحسابات والموازين القوميين مثل الدنمارك والاتحاد السوفيتى والمجر وهولندا والنرويج والولايات المتحدة الامريكية ، نجد أن هذه العلاقة لم تتأكد أو تتبلور عمليا فى حالة السويد (جدول ١٩٥٧) وبلجيكا (جدول ١٩٥٩) أو أنها تقتصر فقط على بعض المجاميع الاقتصادية الأساسية فى الجدول مثل يوجوسلافيا (جدول ١٩٥٨) (١) .

وهنا نود أن نشير الى حقيقة هامة لا ينبغى لها ان تغيب عن الأذهان وهى أن القول بوجود العلاقة القومية بين جداول المدخلات والمخرجات ونظامى الحسابات والموازين القوميين والتى تستتبع ضرورة العمل على توحيد المفاهيم الأساسية ومعايير التجميع أو تقسيم المعاملات الاقتصادية وطرق تقديرها وتسعيرها ، لا يعنى ان جداول المدخلات والمخرجات يمكن ان تحل محل الحسابات القومية أو حساب الانتاج فيهما والموازين القومية وميزان الانتاج والدخل فيها . اذ أن لكل منها طبيعته واهتماماته التحليلية الخاصة به علاوة على أن الحسابات القومية والموازين القومية يتم بناؤها وتكوينها

---

(1) U.N. Economic Bulletin for Europe, Vol. 16, No. 2, November 1964, P. 13.

كل سنة لدراسة وتحليل النشاط الاقتصادى فى المجتمع محـــس حين أن عمليـــة اعداد وبناء جدول المدخلات والمخرجات تستغرق فترة أطول قد تمتد من ثلاث الى خمس سنوات هذا بالاضافة الى أن عملية اعداد الحسابات والموازين القومية تقوم بها هـــادة السلطات الحكومية لخدمة أغراض ادارة وتخطيط النشاط الاقتصادى فى المجتمع فى حين أن اعداد وبناء جداول المدخلات والمخرجات قد تقوم بها فى بعض الأحيان معاهـــد البحوث والهيئات العلمية فى الدولة ٠

يؤكد كل ما تقدم العلاقة الطبيعية بين أدوات التحليل الكمية للنشاط الاقتصادى فى المجتمع بما يستلزمه ذلك من ضرورة العمل على توحيد المفاهيم الأساسية والقواعـــد التى تقوم عليها لتقدير وتسعير نتائج ذلك النشاط الاقتصادى وتحديد القوى الأساسية المحددة لهذا ذلك بشكل يساعد على تحليل وتخطيط التطورات المستقبلة فى الاقتصـــاد القومى فاذا ما خلصنا كما سبق الى أن جدول المدخلات والمخرجات فى حقيقته لا يعدو الا ان يكون جزءا مكملا للحسابات والموازين القومية فان القضية الأساسية تتمثل بالدرجة الأولى فى طبيعة وشكل الاطار العام الذى يشملها جميعا ويترك بالتالى بصماته علـــى الملامح العامة لكل منها والمفاهيم الأساسية ومعايير تقسيم الأنشطة الانتاجية وتجميـــع المعاملات الاقتصادية وطرق تقديرها وتسعيرها ٠ وعن طريق ربط تحليل المدخـــلات والمخرجات بالحسابات والموازين القومية فى اطار واحد للتحليل يستطيع المخطط وواضع السياسة الاقتصادية تحوير وتعديل بيانات جدول المدخلات والمخرجات للحصول علـــى تقديرات للحسابات والموازين القومية والعكس ٠ كما يمكنه من اجراء المقارنات واختبـــار التقديرات والبيانات التى تعطيها كل منها وكذلك المقارنات الدولية ٠

وأول ما يجب ان تلفت اليه الأنظار عند القيام بأى محاولة لوضع اطار عام لأدوات التحليل والتخطيط الكمية (جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية) هو ضرورة توافر صورة نمطية لجدول المدخلات والمخرجات Standardized table تصلح لاد ماجها فى النظم المتطورة للحسابات والموازين القومية واذا ما غضضنا الطرف عن كل ما تثيره النمطية فى جداول المدخلات والمخرجات من مشاكل وصعوبات عملية فان أى محاولة جدية لوضع ذلك الاطار العام تتطلب وفرة البيانات الاحصائية الدقيقة عن نتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع والعوامل المحددة لها ، دراسة المفاهيم الأساسية للمجاميع الاقتصادية والعلاقات المتبادلة فيما بينها والعوامل المحددة لمستواها وتطورها ، هذا بالاضافة الى دراسة طرق التقدير ومعايير تجميع المعاملات وتقييمها خاصة فيما يتعلق ببعض المجاميع ذات الأهمية التحليلية .

ومن ناحية أخرى فان هذه المحاولة لوضع الاطار العام لجداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية لا بد وان تأخذ فى اعتبارها مجموعة الصعوبات العملية التى تنجم عن نقص البيانات الاحصائية مما يحد من آفاق هذا الاطار والاختلافات التنظيمية Institutional differences بين الدول المخططة تخطيطا مركزيا والتى تطبق نظام الموازين القومية ودول اقتصاديات السوق والتى تطبق نظام الحسابات القومية مما يؤدى الى تنوع وتعدد المفاهيم وطرق التقدير والتسعير ومعايير التجميع . الأمر الذى يؤدى - اذا ما أخذت كل هذه التفاصيل والاختلافات فى الاعتبار - الى زيادة درجة التفصيل وبالتالى التعقيد مما ينعكس فى تقليل الامكانية التطبيقية لهذا الاطار . ويصبح الباحث بالتالى مطالب بضرورة العمل على التوفيق Compromise بين هذه الاعتبارات المتعارضة . وفى سبيل ذلك لا يرى الباحث مفرا من ضرورة أن يقتصر هذا الاطار على المعاملات والتدفقات الاساسية والتى تنم عن أنشطة أو وظائف يمكن مقارنتها Comparable functions والتى لا تتأثر كثيرا باختلاف الهيكل

التنظيمى للاقتصاد القومى . وبعبارة أخرى يشتمل هذا الاطار على المعاملات والتدفقات التى تعبر عن عرض واستخدام السلع والخدمات والانتاج والدخل القومى بالاضافة الى بعض الخطوط والمفاهيم العامة لاعادة توزيع الدخل القومى دون التدفقات المالية (تمويل المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية) والمعاملات الخاصة بالأصول والالتزامات المالية financial assets and liabilities وبعبارة أدق فان هذه المحاولة لدراسة الاطار العام سوف تركز أساسا على دراسة وتحليل أنشطة الانتاج ، الاستهلاك ، تكوين رأس المال وبعض المفاهيم الاساسية لحساب الدخل والانفاق وفقا لقاموس الحسابات القومية ، وميزان الانتاج القومى والدخل القومى والتوزيع الأولى للدخل القومى وفقا لقاموس الموازين القومية .

٤ - الاختلافات الأساسية بين جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية

خلصنا من التحليل السابق الى وجود علاقة قوية - من الناحية النظرية - بين جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية وذلك باعتبارهم أدوات تحليل كمية لنتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة زمنية محددة (سنة عادة) • ومن الناحية العملية ترتبط جداول المدخلات والمخرجات بنظامى الحسابات والموازين القوميين بشكل أو بآخر • ويتوقف نوع العلاقة العملية بينهما على مدى توفر الخبرات العملية فى اعداد وتكوين جداول المدخلات والمخرجات بالاضافة الى البيانات والمعلومات الفنية التى تساعد على حل المشاكل التى تواجه عملية استخدام الجداول فى التحليل والتخطيط والتنبؤ • وعليه فانه اذا كانت هذه العلاقة بين جداول المدخلات والمخرجات ونظامى الحسابات والموازين القوميين لم تتطور بعد نتيجة لبعض الصعوبات العملية فى اعداد الجداول أكثر منها لاختلاف المفاهيم الأساسية ، فان الاتجاه العام فى غالبية الدول المتقدمة والنامية ، الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء ، هو النظر الى جداول المدخلات والمخرجات باعتبارها جزء مكمل لنظامى الحسابات والموازين القوميين • وبذلك اتجهت كتابات الباحثين المهتمين بتحليل ودراسة نتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمعات المختلفة الى محاولة خلق أو الوصول الى اطار نظرى عام General conceptual framework ترتبط من خلاله أدوات التحليل الكمية بشكل يمكن المخطط أو واضع السياسة الاقتصادية من اختبار مدى الاتساق فى البيانات والمعلومات الفنية التى تعطيها كل أداة منها لنتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة (سنة عادة) بالاضافة الى الكشف عن مكونات وعناصر هذه البيانات وعلاقات التشابك فيما بينها وذلك بهدف تحليل وتخطيط النشاط الانتاجى فى المجتمع وتحديد العوامل المحددة له وكذلك اجراء المقارنات الدولية بين الدول التى تستخدم نظام الحسابات القومية والدول التى تستخدم نظام الموازين القومية •

ويعتبر اختلاف الهيكل التنظيمي للاقتصاد القومي بين دول اقتصاديات السوق ودول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا ، وما له من انعكاسات جذرية على المفاهيم الأساسية ومعايير التقدير والتقييم المتبعة في الحسابات والموازين وجداول المدخلات والمخرجات في كل منها ، من أهم الصعوبات العملية في محاولة خلق هذا الاطار النظري العام . ومن ثم فان الخطوة الأولى في محاولة خلق هذا الاطار العام تتمثل في دراسة الاختلافات الهيكلية Structural differences بين نظام الحسابات القومية كما هو مطبق في الدول الرأسمالية ونظام الموازين القومية كما هو مطبق في الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا وذلك كمدخل أساسي لتفهم الصورة العامة لنوع العلاقة العملية التي على أساسها يتم ربط جداول المدخلات والمخرجات بنظامي الحسابات والموازين القوميين . وبالتالي فان الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتركز في محاولة ايجاد بعض القواعد العامة التي يمكن بواسطتها ربط المفاهيم المتناظرة Corresponding Concepts بين هذه الأدوات التخطيطية الثلاث ، وايجاد نوع من اللغة المشتركة فيما بينها يساعد على اختيار دقة واتساق التحليلات التي يمكن الوصول اليها باستخدام احداها . وهنا نود أن نشير الى أن هذه المحاولة في كشفها لمواطن التماثل والتغاير في المفاهيم الأساسية لجداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية سوف تتركز أساسا حول الوظائف والمجاميع المقارنة Comparable functions and aggregates التي لا تتأثر كثيرا بالاختلافات التنظيمية Institutional differences بين دول اقتصاديات السوق ودول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا .

١٠٤ تقسيم النشاط الانتاجى وتجميع المعاملات :

ان القضية الأولى التى تواجه القائمين على اعداد وتكوين جداول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية والموازين القومية فى عملية تقسيم النشاط الاقتصادى والانتاجى بصفة خاصة الى عدد من القطاعات وبالتالى تجميع المعاملات الاقتصادية فيما بينها بشكل يساعد على تصوير نتائج النشاط الانتاجى فى المجتمع والعوامل المحددة له وذلك خلال الفترة الزمنية محل الدراسة . كما يساعد من ناحية أخرى على استكشاف طبيعة العلاقات التشابكية بين هذه العوامل بهدف تحليل وتخطيط التطورات المستقبلة فى النشاط الانتاجى . اذ أن الجهاز الانتاجى يتكون من عدد كبير جدا من الوحدات الانتاجية والتى يقوم كل منها فى العادة بانتاج أكثر من منتج ثانوى By-product جنبا الى جنب مع المنتج الرئيسى Characteristic product الذى تتميز به عن غيرها من الوحدات الانتاجية . كما تختلف طبيعة المعاملات التى تقوم بينها . فقد تقوم العملية الانتاجية فى بعض الوحدات على استخدام منتجات الوحدات الأخرى وهو ما يعرف بالطلب الوسيط على منتجات هذه الوحدات أو الصناعات كما قد ينحصر هذا النشاط فى عملية نقل وتخزين وتوزيع هذه المنتجات سواء الى قطاعات الطلب الوسيط أو الى قطاعات الطلب النهائى . وتصبح بالتالى عملية تجميع هذه المعاملات فى صورة عدد مقبول من المجاميع الاقتصادية ضرورة عملية لدراسة وتحليل وتخطيط النشاط الانتاجى حيث يتعذر على الباحث والمخطط اظهار جميع الوحدات الانتاجية كما هى فى الواقع العملى أو تخصيص قطاع لكل منها فى الحسابات والموازين والجداول التى يقوم باعدادها لتصوير نتائج النشاط الانتاجى فى المجتمع . وطبيعى ان تختلف درجة التجميع أو التفصيل والصورة التى تتم بها فى نظام الحسابات القومية والموازين القومية وجداول المدخلات والمخرجات نظرا لاختلاف طبيعة هذه الأساليب ومدخلها الأساسى لتحليل النشاط الاقتصادى

وينصرف جوهر عملية التجميع Aggregation الى أنه اذا كانت الصعوبات العملية تحول دون امكانية دراسة وتحليل نتائج النشاط الاقتصادى بصفة عامة والنشاط الانتاجى بصفة خاصة والعوامل الأساسية المحددة له بالصورة التى عليها من التفصيل فى الواقع العملى فلا بد وأن تتم بطريقة أو بأخرى عملية تجميع للأنشطة المختلفة بما يكفل تحقيق التجانس Homogeneity بين مفردات أو مكونات المجموع الواحد ويقصد بالتجانس نظريا أن تجمع فى قطاع واحد كافة المنتجات المتشابهة والمتماثلة بحيث يمكن أن يقوم فيما بينها احلال كامل Complete substitution وتنتفى هذه الحالة من الاحلال بينها وبين منتجات القطاعات الأخرى . وتصبح المشكلة بالتالى فى تصوير نتائج النشاط الانتاجى هى فى اختيار الوحدة الاحصائية Statistical Unit التى سيتم على أساسها عملية تجميع المعاملات الاقتصادية وفى الحياة العملية يوجد أربع معايير أساسية قد شاع استخدامها فى الدول المختلفة لقياس نتائج النشاط الانتاجى فى المجتمع وهى :

١ - السلعة Commodity

٢ - المنشأة Establishment

٣ - النشاط Activity

٤ - المشروع Enterprise

واضح أن كل معيار من هذه المعايير الأربعة يمكن ان يوفر قدرا معينا من التجانس والذى يحدد بالتالى مدى ملاءمته لأحد أساليب التحليل الكمى دون غيره ، وذلك فى ضوء طبيعة هذا الأسلوب وأهدافه التحليلية ومدى توفر البيانات الاحصائية المناسبة له .

ويعتبر التجميع على أساس السلعة أو مجموعة السلع هو الغالب فى تحليل المدخلات والمخرجات نظرا لأنه يستهدف دراسة علاقات التشابك والاعتماد المتبادل بين

مختلف الأنشطة الانتاجية وذلك عن طريق تحديد المعاملات الفنية للانتاج Technical Coefficients . والقدر الذى يمكننا فيه تصوير أو تجميع المعاملات الاقتصادية Transactions فيما بين القطاعات أو الصناعات المختلفة على أساس سليم نستطيع تجنيب تحليلنا آثار التغير فى المعاملات الفنية للانتاج الناجم عن تغير توليفه الانتاج Product-mixes فى القطاعات المختلفة الأمر الذى يزيد من درجة تعويلنا على النتائج المستخلصة من الدراسة والتحليل (١) . وترتبط امكانية استخدام هذا المعيار على طبيعة المعايير أو المعيار الأساسى المستخدم فى تجميع احصاءات الانتاج الصناعى بصفة أساسية بالاضافة الى طبيعة العلاقة بين جداول المدخلات والمخرجات ونظامى الحسابات والموازين القوميين .

ففى نظام الحسابات القومية يتم تجميع المعاملات المختلفة فى حساب الانتاج وحساب الاستهلاك وحساب تكوين رأس المال استنادا الى الأساس الوظيفى Functional basis وهى عبارة أدق طبيعة علاقتها بعملية انتاج واستخدام السلع والخدمات . وبالتالى يمكن التمييز بين المعاملات transactions المتعلقة بالنشاط الانتاجى (الانتاج) والمعاملات المتعلقة باستهلاك السلع والخدمات والمعاملات المتعلقة بتكوين رأس المال . ومن ثم فان جميع المنشآت الانتاجية establishments سواء كانت قطاع عام أو خاص يتم تجميعها فى قطاعات انتاجية تحمل غالبا أسماء منتجاتها الرئيسية . يعنى ذلك ضرورة التمييز والفصل بين النشاط الحكومى الادارى administrative والنشاط الحكومى الانتاجى حيث يتم تجميع النشاط الحكومى الانتاجى مع النشاط المماثل له فى قطاعات الانتاج المختلفة . وتبدو أهمية ذلك فى العصر

---

(١) انظر للكاتب " محاضرات فى تحليل المدخلات والمخرجات " مذكرة داخلية (٣٠٢) معهد التخطيط القومى ، مارس ١٩٧٣ ص ٣٩ الى ٤٣ .

الحالى نظرا لتزايد الدور الذى تلعبه الحكومات حتى فى الدول الرأسمالية الغربيـــة فى الحياة الاقتصادية وخاصة النشاط الانتاجى . والأساس الغالب فى تجميع هـــذه المعاملات فى حساب الانتاج هو معيار المنشأة Establishment .

أما فى حسابات الدخل والانفاق وتمويل رأس المال فيتم تجميع المعاملات علـــى أساس تنظيمى Institutional حيث تجمع جميع المنظمات الحكومية فى قطـــاع واحد والأفراد باعتبارهم مستهلكين فى قطاع آخر وهكذا . أى أن أساس التجميع عـــى هذه الحسابات هو معيار المشروع Enterprise (١) .

وعلى نفس المنوال تقريبا يسير نظام الموازين القومية فى تجميع المعاملات المتعلقة بالنشاط الانتاجى على أساس وظيفى فى حين أن المعاملات المتعلقة بتوزيع واعـــادة توزيع الدخل القومى يتم تجميعها فى قطاعات على أساس تنظيمى . الا أنه على العكس من نظام الحسابات القومية فانه يتم تجميع المعاملات المتعلقة بالنشاط الانتاجى علـــى أساس المشروع Establishment .

الا أن ذلك الاختلاف ليست له أهمية كبيرة فى الواقع العملى حيث أنه فى الـــدول المخططة تخطيطا مركزيا والتى تطبق نظام الموازين القومية فانه يتم تخطيط المشروعـــات وتنظيمها على أساس نوع النشاط بحيث يتخصص كل مشروع ، فى الغالب ، فى انتـــاج منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات بل وعادة فى موقع واحد . الأمر الـــذى لا يعكس اختلافا كبيرا بينه وبين التجميع على أساس المنشأة establishment المستخدم فى الحسابات القومية . بل ان ذلك قد يدعونا للقول بأن معيار المشـــروع المستخدم فى الموازين القومية لا يختلف كثيرا بل انه يقترب كثيرا من معيار المنشـــأة المستخدم فى الحسابات القومية الى الحد الذى يظن معه انهما مترادفان . كما انـــه

---

(١) U.N. Economic and Social Council, Conseptual relationships between the resived SNA and MPS, E/CN, 3/39, 1969, P.8.

فى الحالات التى يكون فيها أكثر من منتج أى عدد من المنتجات الثانوية بالاضافة الى المنتج الرئيسى فانه يمكن اذا ما توفرت البيانات الخاصة بكل منتج من اجراء التجميع على أساس المنتج وينظر بالتالى الى المنشأة على اعتبار أنها عدة مشروعات منفصلة أو مستقلة ٠

وتنحصر المشكلة الآن فى كيفية ربط جداول المدخلات والمخرجات بنظامى الحسابات والموازين القوميين والتى تكفل فى النهاية نوع من الاتساق Consistency بين المجاميع المستخدمة فى كل منهما وذلك باعتبارهم أدوات مختلفة لتصوير نتائج النشاط الانتاجى فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة ٠ ومقدار النجاح فى ربط هذه الأدوات المختلفة ببعضها البعض من حيث المفاهيم الأساسية ومعايير التجميع وتقسيم الأنشطة الانتاجية وطرق تقدير وتسعير المعاملات تتحدد قدرة المخطط وواضع السياسة الاقتصادية على استخدامها فى أغراض التحليل والتخطيط والتنبؤ ٠

٢٠٤ الانتاج

تقوم جداول المدخلات والمخرجات فى حقيقة الأمر على نموذج مبسط للانتاج تستهدف من خلاله دراسة التشابكات الهيكلية Structural interdependences فى الجهاز الانتاجى بذلك للوصول الى بعض المقاييس الكمية (أو امكن) التى يمكن بواسطتها ربط قطاعات الطلب النهائى على منتجات القطاعات المختلفة بعرض عناصر الانتاج الأولية أو بعبارة أخرى بالعناصر المختلفة للقيمة المضافة ٠ وبذلك فان جدول المدخلات والمخرجات لا يعدو أن يكون صورة شاملة لحسابات الانتاج القطاعية أو صورة مفصلة لحساب الانتاج القومى فى الدول الرأسمالية أو ميزان انتاج واستخدام الناتج القومى فى الدول الاشتراكية المخططة تخطيطا مركزيا ٠ وبناءا على هذه العلاقة الطبيعية بين جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية وخصوصا فيما

يتعلق بتصوير النشاط الانتاجي فان المفاهيم الأساسية للجداول لم تعد تعتمد فقط الأهداف التي يستهدفها الباحث من تكوين جداول المدخلات والمخرجات بل كذلك على طبيعة العلاقة التي ترتبط من خلالها بكل من الحسابات والموازين القومية في الواقع العملي • ولتحديد طبيعة هذه العلاقة لا بد أن يشتمل البحث على النقاط الآتية :

أ — مفهوم دائرة الانتاج •
ب — مفهوم الانتاج الكلي والناتج الاجتماعي •
جـ — الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت •
د — تقييم الانتاج •

١٠٢٠٤ مفهوم دائرة الانتاج :

لا غرابة في اختلاف المفهوم الذي يعطيه كل من نظام الحسابات القومية ونظام الموازين القومية لدائرة الانتاج نظرا لاختلاف الأساس الفكري لكل من النظامين والذي يحدد بالتالي المفاهيم الأساسية لكل منهما • ففي الوقت الذي يقوم فيه نظام الحسابات القومية على المفاهيم العامة للمدرسة الكينزية نجد أن نظام الموازين القومية يقوم أساسا على نظرية ماركس في اعادة الانتاج Marx's theory of reproduction مع بعض التعديلات الطفيفة التي تفتضيها ظروف الواقع العملي • ويعتبر هذا الخلاف حول مفهوم دائرة الانتاج أهم الاختلافات الكمية بين نظامي الحسابات والموازين القوميين والتي تؤثر بالتالي على طبيعة وشكل جدول المدخلات والمخرجات •

ففي دول اقتصاديات السوق يشمل النشاط الانتاجي من ناحية المبدأ — وبالتالي دائرة الانتاج — كافة الأنشطة (فيما عدا الأنشطة الغير مشروعة) المتعلقة بانتاج السلع والخدمات • ومن ثم فان كافة الأنشطة المتعلقة بانتاج سلعة أو امداد خدمة تعتبر أنشطة انتاجية وتدخل بالتالي في تقديرات الانتاج القومي • وعلى غير هذا الحال نجد أن مفهوم

النشاط الانتاجى - وبالتالى دائرة الانتاج/ تقتصر أساسا على الأنشطة المتعلقة بانتاج السلع المادية material goods والأنشطة التى تتولد عنها خدمة ترتبط مباشرة بانتاج السلع المادية- material or productive services مثل خدمات النقل والتخزين والتوزيع . أما أنشطة الخدمات التى لا ترتبط مباشرة بنشاط انتاج السلع المادية لا تعتبر أنشطة انتاجية وبالتالى فانها لا تدخل ضمن تقديرات الانتاج القومى ، ومثال ذلك خدمات نقل الركاب والبنوك والتأمين والتعليم والصحة والخدمات الحكومية المختلفة .... الخ .

الا أن الأمور قد لا تسير على مثل هذا النسق المستقيم حيث تمثل الاعتبارات العملية عاملا مؤثرا لدرجة كبيرة على طبيعة المعاملات الاقتصادية التى تشملها دائرة الانتاج القومى وبالتالى تدخل/ في تقديرات الانتاج فى كل من جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية . ففى نظام الموازين القومية وكما هو مطبق فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا نجد أن نشاط نقل الركاب على الرغم من انه لا يقع من الناحية النظرية وطبقا لمفاهيم الفكر الماركسى فى عداد الأنشطة الانتاجية ، الا انه يعامل فى التطبيق العملى معاملة أنشطة الخدمات الانتاجية وذلك نظرا للصعوبات العملية فى الفصل بينه وبين نقل العمل اللازم لادارة الأنشطة الانتاجية . كما تلعب الاعتبارات العملية نفس الدور فى اقتصاديات السوق التى تطبق نظم الحسابات القومية حيث أن خدمات ربات البيوت وان كانت تقع من ناحية المبدأ ضمن اطار الأنشطة الانتاجية الا أنها لا تدخل ضمن تقديرات الانتاج وذلك لصعوبة تقديرها عمليا .

نخلص من ذلك الى أن النقطة الأساسية فى اختلاف تقديرات الانتاج بين نظام الحسابات القومية ونظام الموازين القومية تتمثل فى ما يقال له فى الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا بالخدمات الغير منتجة أو الغير مادية non-productive services مما يجعل من المفضل والمرغوب فيه اعداد الحسابات القومية والموازين القومية بالشكل

الذى نستطيع معه مقارنة نتائج النشاط الانتاجى فى المجتمعات المختلفة • معنى ذلك أن الحسابات القومية يجب أن تعد بالصورة التى تمكننا من الوصول الى تقديرات مستقلة ومنفصلة لانتاج السلع والخدمات المنتجة Productive services من ناحية والخدمات الغير منتجة non - productive services طبقا لمفهوم الدول الاشتراكية من ناحية أخرى • كما ان الموازين القومية فى الدول التى تأخذ بها يجب ان تعد بالصورة التى توضح مجالات الأنشطة الانتاجية من ناحية ومجالات الأنشطة الغير انتاجية من ناحية أخرى • وذلك حتى يمكننا اجراء المقارنات المختلفة بين النظامين وكذلك بين الدول المختلفة عن مستويات النشاط الانتاجى والظروف الموضوعية والاجتماعية المحيطة به تقييما لمجهودات الانماء الاقتصادى فى كل منها •

والسؤال المنطقى الآن هو كيف يؤثر ذلك على شكل جدول المدخلات والمخرجات وتبعية المعاملات التى يحتويها ؟ واضح أن ذلك سوف ينعكس جليا فى جدول المدخلات والمخرجات سواء من حيث الشكل الذى يكون عليه الجدول أو من حيث طبيعة المعاملات التى يتضمنها • ففى نظام الحسابات القومية تعامل كافة أنشطة الخدمات - استنادا الى مفهوم دائرة الانتاج - نفس الطريقة التى تعامل بها أنشطة انتاج السلع المادية • فتدخل فى عداد القطاعات الانتاجية ويمثل كل منها بسطر وعمود فى الجدول ويوضح السطر أوجه الطلب المختلفة على منتجات هذه القطاعات سواء لأغراض الاستخدام الوسيط فى القطاعات الأخرى أو لأغراض الاستخدام النهائى • ويوضح العمود مستلزمات الانتاج المختلفة التى تم استخدامها فى العملية الانتاجية فى هذه القطاعات سواء كانت منتجة أى منتجات القطاعات الأخرى أو أولية Primery وعبارة أدى خدمات عناصر الانتاج الأولية •

أما فى نظام الموازين القومية وطبقا للمفهوم الماركسى لدائرة الانتاج فان الخدمات الانتاجية والتي يرتبط نشاطها بنشاط الانتاج السلعى تعامل معاملة انتاج السلع المادية كما هو الحال فى الحسابات القومية . أما الاختلاف الأساسى فينحصر فى معاملة الخدمات غير الانتاجية non-productive services وذلك على النحو التالى :

أولا : نشاطاتها لا يشملها الجدول لأنه يقتصر فقط على الأنشطة الانتاجية .

ثانيا : استخداماتها من السلع والخدمات الانتاجية تعامل على أنها طلب نهائى ولا تظهر بالتالى فى مصفوفة المعاملات transaction matrix بل ضمن معاملات الطلب النهائى على منتجات هذه القطاعات المنتجة لها . وبعبارة أخرى تظهر هذه المعاملات فى الجدول على أنها استهلاك على الرغم من أنها قد لا تسجل بالجدول تحت هذا الاسم .

ثالثا : ان الخدمات غير المنتجة (غير المادية) التى تحصل عليها مشروعات الانتاج المادى لا تعتبر بالنسبة لهذه المشروعات مستلزمات انتاج وسيطة بل أن قيمتها تمثل مدفوعات من فائض التشغيل Operational surplus المتحقق فى مشروعات الانتاج المادى ، وتظهر بالتالى فى الجدول ضمن بند فائض القيمة Added value أى مستلزمات الانتاج الأولية وليس ضمن مصفوفة المعاملات لهذه القطاعات . وبعبارة أدق دخل متحقق عن العملية الانتاجية يراد اعادة توزيعه .

رابعا : ان الدخول المتولدة عن أنشطة الخدمات الغير منتجة سواء للعمال أو تكاليف مستلزمات الانتاج من الخدمات الغير منتجة ما هى الا عمليات اعادة توزيع للدخل ولا تظهر بالتالى فى جدول المدخلات والمخرجات نظرا لأن أهتمامه

ينحصر فى المعاملات المتعلقة بعملية اعادة الانتاج والأنشطة الانتاجية وليس بعملية توزيع أو اعادة توزيع الدخول المتولدة عن العملية الانتاجية .

٢٠٢٠٤ الانتاج الكلى والناتج الاجتماعى :

ان جداول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية والموازين القومية ما هى فى الواقع الا أساليب كمية لتحليل ودراسة نتائج النشاط الاقتصادى والعوامل المحددة له وذلك خلال فترة زمنية معينة وذلك بهدف الكشف عن الامكانيات الاقتصادية (الفائض الاقتصادى) التى يمكن تعبئتها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعليه يصبح من الاهمية بمكان العمل على ربط هذه الأدوات التحليلية الثلاث ، بطريقة أو بأخرى ، وذلك بغرض زيادة درجة التحويل عليها فى تقدير نتائج النشاط الانتاجى واتجاهات تطورها فى المستقبل والكشف عن امكانيات الفائض الاقتصادى الممكن توجيهه لخدمة أهداف التنمية . وأول ما يستلزمه ذلك ضرورة العمل على توحيد المفاهيم الأساسية بين هذه الأدوات الكمية الثلاث وكذلك طرق تقديرها وتقييمها لمختلف المجاميع الاقتصادية والمرتبطة أساسا بقياس وتقدير الانتاج الكلى Gross output (فى الحسابات القومية) والناتج الاجتماعى social product (فى الموازين القومية) .

ونود أن نشير بادئ ذى بدء — الى ارتباط مفاهيم وتقديرات نتائج النشاط الانتاجى عموما بمفهوم دائرة الانتاج وطبيعة الوحدة الاحصائية المستخدمة فى الأنظمة الاقتصادية المختلفة فطبقا لطبيعة النظام الاقتصادى فى دول اقتصاديات السوق والتى تطبق الحسابات القومية والمفهوم الذى يعطيه للنشاط الانتاجى وبالتالى دائرة الانتاج نجد أن اجمالى الانتاج Social product يشمل القيمة الكلية لانتاج السلع والخدمات . وفى حالات السلع أو الخدمات التى لا تمر بالأسواق أو التى تقدم للمستهلك

بقيمة رمزية (للاعتبارات الاجتماعية المختلفة) فيتم تقدير قيمتها على أساس تكلفة الانتاج . أما فى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا والتى تطبق نظام الموازين التخطيطية فان الناتج الاجتماعى Social product يشمل ، طبقا لمفهوم دائرة الانتاج فى هذه الدول ، قيمة انتاج السلع المادية والخدمات الانتاجية (التى ترتبط مباشرة بعملية انتاج السلع المادية) (١) . اما باقى أنشطة الخدمات لا تعتبر أنشطة انتاجية وبالتالى لا تدخل ضمن تقديرات الناتج الاجتماعى . ويتفرع عن هذا الاختلاف الأساسى بعض الاختلافات العملية التى تؤثر على اجماليات الانتاج والناتج الاجتماعى والتى قد تؤثر من ناحية أخرى على صافى الانتاج والناتج الاجتماعى أى الاجماليات مطروحا منها الاستخدام الوسيط . ومعبارة أدق اجمالى الناتج المحلى Gross domestic product (فى نظام الحسابات القومية) والدخل القومى national income (فى نظام الموازين القومية) . مثال ذلك ان نشاط النظاعم والمقاهى يعامل فى الحسابات القومية شأنه شأن انتاج السلع والخدمات تماما مع انه فى الموازين القومية تحتسب اجمالى مبيعات المشروبات والخضروات ضمن تقديرات الناتج الاجتماعى فى حين انه على عكس نظام الحسابات لا تدخل التكاليف التى تتحملها النظاعم والمقاهى ضمن التكاليف المادية . material costs .

---

(١) انظر ص ٤٠ .

٣٠٢٠٤ الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت

عند تحليل وقياس نتائج النشاط الاقتصادى تعطى الدول المخططة تخطيطا مركزيا أهمية خاصة للناتج الاجتماعى Social product والدخل القومى national income ، فى الوقت الذى تعطى دول اقتصاديات السوق هذه الأهمية لاجمالى الناتج المحلى Gross domestic product باعتبارهم المؤشرات العامة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية • ويصبح بالتالى فى الامكان تقييم مجهودات الانماء الاقتصادى فى ضوء التغيرات التى تحدث فى كل من هذه المؤشرات الاقتصادية وما يصاحبها من اعادة التوزيع بين فئات الشعب المختلفة التى ساهمت فى تحقيق هذه التغيرات وخاصة فى البلدان الاشتراكية • ونظرا لارتباط المفاهيم الأساسية لهذه المؤشرات أو المجاميع الاقتصادية بطبيعة النظام الاقتصادى الذى ارتضاه المجتمع لتحقيق النمو الاقتصادى وما يترتب عليه من مفهوم مختلف لدائرة الانتاج فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا عنه فى دول اقتصاديات السوق • وما يرتبه ذلك من آثار واضحة على الأساليب الكمية لتحليل نتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع • فان الأمر يستلزم ضرورة العمل على تفهم وتحليل مفاهيم ومكونات هذه المجاميع الاقتصادية فنى أى محاولة لخلق اطار عام لأساليب التحليل الكمية الثلاث (جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية) يكون من أهم حسناته امكانية اجراء المقارنات الدولية لنتائج النشاط الاقتصادى •

ففى دول اقتصاديات السوق يتم تقدير اجمالى الناتج المحلى على أساس الانتاج الكلى مطروحا منه الاستهلاك الوسيط • فاذا ما طرحنا منه كذلك استهلاك رأس المال الثابت (الاهتلاك) نحصل على صافى الناتج المحلى • واضافة صافى الدخل من الخارج الى صافى الناتج المحلى نحصل على الدخل القومى • وبصورة أخرى فان :

اجمالى الناتج المحلى (GDP) = الانتاج الكلى - الاستهلاك الوسيط .

صافى الناتج المحلى (NDP) = اجمالى الناتج المحلى - استهلاك رأس المال .

الدخل القومى (NI) = صافى الناتج المحلى ± صافى الدخل من الخارج .

ويشمل الناتج الاجتماعى Social product فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا وطبقا للتعريف الذى أعطته لدائرة الانتاج جميع السلع والخدمات المنتجة فى المجالات الانتاجية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) . ويقصد بالمجالات الانتاجية كما سبق القول ، مجالات انتاج السلع المادية أو الخدمات التى ترتبط مباشرة بعمليات انتاج وتوزيع السلع المادية . ويعرف الدخل القومى فى هذه الدول بأنه مجموع القيم الجديدة newly created value التى تم خلقها فى المجالات الانتاجية خلال فترة زمنية محددة (السنة عادة) [1] ويمكن تصوير المكونات الأساسية للناتج الاجتماعى (فى صورته العينية أو النقدية) على النحو التالى :

الناتج الاجتماعى = انتاج السلع الانتاجية + انتاج السلع الاستهلاكية

= الاستهلاك الوسيط + نصيب العمال + نصيب المجتمع .

ومن ناحية أخرى فان :

الدخل القومى = الناتج الاجتماعى - الاستهلاك الوسيط

= نصيب العمال + نصيب المجتمع .

ومن ناحية الاستخدام فان :

الدخل القومى = الاستهلاك النهائى + التراكم الرأسمالى .

---

(١) Spevacek, V., Methodogical aspects of elaborating the national economic plans, Prague, 1968, P.P. 69-70.

من هذا التحليل يمكننا أن نخلص الى ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : ان الدخل القومى فى دول اقتصاديات السوق يشتمل على عكس الحال فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا على الدخل المتولد فى قطاعات الأنشطة الغير مادية أو الغير انتاجية non - material services ولا بد وأن يؤخذ هذا فى الاعتبار عند مقارنة مستويات الدخول القومية والفردية فى هذه البلدان والتطور الذى حدث فى كل منهما باعتبارهما المؤشرات الأساسية للنمو الاقتصادى بصفة عامة . وترجع أهمية هذه الملاحظة الى الأهمية النسبية المالية لنصيب الخدمات الغير مادية الى اجمالى الدخل القومى حيث يصل التقدير التقريبى لتلك الخدمات ما بين ٢٠ - ٢٥٪ من اجمالى الدخل القومى فى هذه الدول (1) .

الثانية : أهمية دراسة وتحليل الطرق المستخدمة لقياس وتقدير كل من الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت لما لهما من علاقة مباشرة بتقديرات اجمالى الناتج المحلى ، الناتج الاجتماعى والدخل القومى فى كل من دول اقتصاديات السوق والدول المخططة تخطيطا مركزيا .

لنسبة لاستهلاك رأس المال (الاهتلاك) فانه يتم معاملته فى نظام الموازين القومية بطريقة مشابهة للطريقة التى يعامل بها فى نظام الحسابات القومية عدا أنه فيما يتعلق باستهلاك رأس المال الثابت فى المجالات الغير مادية (طبقا لمفهوم دائرة الانتاج) يعامل على أنه استهلاك نهائى وبالتالى لا يطرح من تقديرات الناتج الاجتماعى للحصول على صافى الناتج الاجتماعى (الدخل القومى) . ذلك فى حين

---

(1) Spevacek, V., Ibid. P. 71.

أن تقديرات استهلاك رأس المال فى نظام الحسابات القومية تشمل مخصصات استهلاك رأس المال فى جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية .

وفيما يتعلق بتقديرات الاستهلاك الوسيط intermediate or productive consumption فانه توجد بعض الاختلافات العملية التى تنشئ من اختلاف مفهوم دائرة الانتاج أيضا فى كلا النظامين مثال ذلك ان الانفاق على النواحى الثقافية والترفيهية والرياضية والأنشطة المشابهة لذلك يعتبر مجرد تحويلات transfers فى نظام الموازين فى حين انه يدخل ضمن تقديرات الاستهلاك الوسيط فى نظام الحسابات القومية كما ان نفقات انتقال العمال تعتبر أيضا فى نظام الموازين مجرد تحويلات وفى نفس الوقت تعامل فى نظام الحسابات القومية على أنها لمستهلك وسيط (١) .

(١) U.N., Economic and Social Council, Conceptual relationships between the revised SNA and MPS, E/CN, 3/397, 30 July, 1969, P.16.

٠٤٠٢٠٤ تقيم الانتـــاج

من أهم المشاكل التى تواجه المهتمين بقياس نتائج النشاط الانتاجـــى فى المجتمع مشكلة اختيار السعر Prices الذى سيتم على أساسه تقييم الانتاج • وترجع أهمية هذه المشكلة الى تعدد الأسعار Pricing systems الممكن استخدامها لتقييم نتائج النشاط الاقتصادى وبالتالى طبيعة النتائج التى يمكـــن استخلاصها من التحليل • ذلك أن لكل من أنظمة التسعير المختلفة مميزاته التى تتفـق وطبيعة الأهداف التحليلية • وعليه تتحدد مدى ملاءمة أى منها فى ضوء الأهداف التى يضعها الباحث للدراسة • الأمر الذى يقضى بضرورة الملم الباحث بطبيعة أنظمة التسعير المختلفة وما يمكن ان تقدمه من امكانيات تحليلية بالاضافة الى قدرتها على أن تعكـــس حقيقة التطور فى النشاط الانتاجى للمجتمع • هذا بالاضافة الى تمكين الباحث من اجراء المقارنات الزمانية والمكانية لنتائج النشاط الانتاجى وذلك عن طريق ايجاد بعض القواعد التى تساعد على توحيد الأساس السعرى المستخدم فى تقييم الانتاج والمعامـــلات الاقتصادية بين الأساليب الكمية المختلفة لقياس نتائج النشاط الانتاجى فى المجتمـــع وأهمها جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية •

ويوجد نظامين أساسيين لتقييم نتائج النشاط الانتاجى فى المجتمع والتى شـــاع استخدامها فى اعداد الحسابات القومية والموازين القومية وجداول المدخلات والمخرجات • وهى سعر عوامل الانتاج factor costs (أو سعر المنتج producer's price وسعر المستخدم purchaser's prices • ويمثل الفرق بين السعرين فى صافى الضرائب الغير مباشرة ونفقات النقل والتخزين والتأمين والتسويـــق • وعليه فان تحويل أو تحويل Conversion البيانات المتاحة عن النشاط الانتاجى من نظام سعرى الى آخر يتوقف على مقدار ونوعية البيانات والمعلومات الاحصائية المتاحة عن مختلف هذه النفقات وكذلك هيكل النظام الضريبى فى المجتمع محل الدراســـة

أو المجتمعات المطلوب المقارنة فيما بينها ٠

وهنا نود أن نشير بصفة خاصة الى اختلاف الأساس النظرى لكل من نظام الحسابات القومية فى دول اقتصاديات السوق ونظام الموازين القومية فى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا وما يعكسه من اختلاف النظرة الى بعض أنواع الضرائب فيما اذا كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة وما يترتب بالتالى على ذلك من اختلاف طريقة معاملتها فى كل من الحسابات والموازين وجداول المدخلات والمخرجات ٠ وعلى سبيل المثال فان الرسوم على الواردات التى يتحملها المستهلك والضرائب على المهاني المكتوبة تعامل فى الحسابات القومية على اعتبار أنها ضرائب غير مباشرة فى حين أنها فى نظام الموازين القومية تعامل معاملة الضرائب المباشرة (١) ٠ الأمر الذى يعطى أهمية خاصة لدراسة النظم الضريبية وتطورها ونوعية الضرائب وما يعتبر منها مباشرا وما لا يعتبر كذلك وذلك عند دراسة وتحليل نتائج النشاط الانتاجى فى المجتمع والتطورات التى طرأت عليه من فترة زمنية لأخرى وكذلك عند اجراء المقارنات الدولية ٠ ويكتسب هذا الموضوع أهمية كبرى فى الدول النامية نظرا لما تتميز به من تطورات عميقة فى أنظمتها الضريبية من فترة لأخرى ولا سيما خلال فترات التنمية الاقتصادية ٠

٣٠٤ الاستهلاك النهائى

يعتبر الاستهلاك النهائى من أهم المجاميع الاقتصادية التى تستهدف مختلف أساليب التحليل الكمية تقديرها والتى تعكس من ناحية أخرى أحد أوجه الاختلاف الرئيسية بين نظام الحسابات القومية والموازين القومية فيما يتصل بقياس نتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع وأوجه الطلب النهائى المختلفة التى ينسب اليها الانتاج ٠

---

(١) المرجع السابق ص ١٧ ٠

وترجع هذه الاختلافات فى تقديرات الاستهلاك النهائى final consumption سواء فى مجمله أو فى مكوناته الرئيسية الى اختلاف الأساس النظرى لكل من نظام الحسابات القومية ونظام الموازين القومية وما يعكسه من اختلاف مفهوم الأنشطة الانتاجية فى الاقتصاد القومى . ذلك ان الاستهلاك النهائى فى نظام الموازين القومية يقتصر على استخدام السلع المادية والخدمات الانتاجية productive services فى غير أهداف الاستهلاك المنتج أو الوسيط productive consumption أما استخدام الخدمات الغير انتاجية خان دائرة الانتاج فانها لا تدخل فى تقديرات الاستهلاك النهائى بل تعتبر أعادة توزيع للدخل المتولد عن العملية الانتاجية (تحويلات transfers) . أما مستلزمات هذه الأنشطة (التى تقوم على توفير هذه الخدمات الغير انتاجية) من السلع المادية والخدمات الانتاجية فانها تحتسب فقط ضمن الاستهلاك النهائى للمجتمع . وعلى العكس من ذلك فان تقديرات الاستهلاك النهائى فى الحسابات القومية تشمل استخدام جميع السلع والخدمات فى أغراض الاستهلاك النهائى . ومثال آخر فان الانفاق على المنشآت العسكرية الثابتة تعامل فى الحسابات القومية على أنها استهلاك نهائى فى حين انها تعامل فى الموازين القومية على أنها تراكم رأسمالى . هذا بالاضافة الى ما سبق قوله فيما يتعلق بالانفاق على النواحى الثقافية والرياضية ونفقات الانتقال للعمال .

٠٤٠٤ التراكم الرأسمالى

لقد سبق أن أشرنا الى بعض الاختلافات الأساسية فيما يتعلق بمفهوم ومكونات كل من الانتاج والاستهلاك النهائى فى نظامى الحسابات والموازين القوميين • وترتبط عملية التراكم الرأسمالى أو تكوين رأس المال Capital formation or accoum-ulation فى المجتمع بعملية الانتاج من ناحية وكيفية توزيعه بين الاستهلاك النهائى أو تكوين رأس المال سواء فى صورة رأس مال ثابت fixed capital formation أو زيادة فى المخزون capital formation in stocks ومهارة أخرى يتحدد حجم الانتاج فى المجتمع بمقدار الطاقات الانتاجية الذى يستطيع توفيرها عن طريق التراكم أو التكوين الرأسمالى وبالتالى يصبح معدل التراكم الرأسمالى هو العامل الأساسى المحدد لمعدل نمو الانتاج • ومن ناحية أخرى فان مقدار ومعدل التراكم الرأسمالى فى المجتمع يتوقف أساسا على حجم ومعدل نمو الانتاج ، بالاضافة الى كيفية توزيع الانتاج بين الاستهلاك والاستثمار أو تكوين رأس المال سواء كان فى صورة زيادة فى المخزون أو فى رأس المال الثابت •

ومن ثم نخلص الى أهمية الدور الذى يلعبه مفهوم دائرة الانتاج فى تحديد مفهوم ومكونات التراكم أو تكوين رأس المال كما هو الحال فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك النهائى على ما سبق بيانه • الا ان هذا الأثر ليس بالدرجة التى عليها فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك النهائى نظرا لأن التراكم الرأسمالى يقتصر فقط على انتاج السلع والخدمات المادية المرتبطة مباشرة بانتاج السلع • هذا علاوة على ان الاختلافات الرئيسية فى تقديرات التراكم الرأسمالى انما ترجع بالدرجة الأولى الى اختلاف مفهوم عملية التراكم الرأسمالى وبالتالى معاملة بعض عناصر الانتاج • هذا بالاضافة الى أن اختلاف المفاهيم الأساسية لعملية الانتاج يؤدى الى اختلاف النظرة الى بعض عناصر عملية التراكم الرأسمالى نفسها وما اذا كانت تمثل رأس مال ثابت fixed capital or assets

أو تدخل ضمن تقديرات المخزون stocks . ويمكننا أن نشير الى بعض هذه الاختلافات الأساسية فيما يتعلق بمعاملة التراكم الرأسمالى بشقيه تكوين رأس المال الثابت أو المخزون فى كل من الحسابات والموازين القومية ، وذلك على النحو التالى :

أ ـ ان الاهتمام الأول فى نظم الحسابات القومية ينصب على المفهوم الاجمالى للتراكم الرأسمالى فى حين انه ينصب فى نظام الموازين القومية على المفهوم الصافى أى على اجمالى التراكم الرأسمالى (فى رأس المال الثابت والمخزون) مطروحا منه استهلاك رأس المال (الاهتلاك depreciation) .

ب ـ الاستثمارات الثابتة فى السفارات embassies والقنصليات consulates وفروع ومكاتب شركات الطيران ... الخ تعامل فى نظام الحسابات القومية على أنها تكوين رأسمالى للدول التابعة لها وللدول التى تقع فيها فى نظام الموازين القومية كما أن الاستثمارات الثابتة التى تقوم بها المنظمات الدولية تعامل فى نظام الموازين ضمن تقديرات تكوين رأس المال مع أنها تستبعد من ذلك فى نظم الحسابات القومية .

جـ ـ الاستثمارات الثابتة فى المعدات والمنشآت العسكرية تعامل فى الحسابات القومية على أنها استهلاك نهائى وبالتالى لا تحتسب ضمن التراكم الرأسمالى فى حين أنها تحتسب ضمن تقديرات التراكم الرأسمالى فى نظم الموازين القومية وذلك على اعتبار أنها تكوين رأس مال ثابت للمجتمع .

د ـ الاستثمارات فى الطرق والسدود والموانى ... الخ مع أن هناك اتفاق بين نظم الحسابات والموازين القومية على اعتبار أنها تكوين لرأس المال الا انه ينظر اليها فى الحسابات القومية على أنها رأس مال ثابت وفى الموازين القومية على أنها تكوين لمخزون Capital formation in stocks

هـ — ان الخسائر الغير عادية Unforeseen lasses والناجمة عن الفيضانات والزلازل والبراكين ... الخ لا تؤثر على حساب التراكم الرأسمالي في نظم المحاسبة القومية لأنها تظهر فقط في الميزانية العامة balance sheet account في حين انها تظهر في ميزان رأس المال في نظم الموازين القومية وذلك عن طريق استبعادها من تقديرات التراكم الرأسمالي عن الفترة التي وقعت فيها اما الخسائر العادية normal losses فتعامل في كلا النظامين بنفس الطريقة ، كاستهلاك لرأس المال اذا كانت قد لحقت برأس المال الثابت أو كاستهلاك وسيط اذا كانت قد لحقت بالمخزون .

٥٠٥٠٤ القيمة المضافة والدخول الأولية

من أهم الأهداف التحليلية للحسابات والموازين القومية في دراسة وتحليل الدخل القومي ومكوناته المختلفة وأهم العوامل المحددة لتطوره . كما ان جداول المدخلات والمخرجات تقدم مساهمة حقيقية في هذا المجال حيث تعطي تحليلا للدخل القومي اكثر تفصيلا وذلك حسب القطاعات الانتاجية المتولد فيها . الأمر الذي يدعو الى ايجاد نوع من الاتساق والتكامل بين هذه الأساليب التحليلية الثلاث .

وتتمثل نقطة البدء في تحليل الدخل القومي ومكوناته الأساسية في دراسة وتحليل مختلف الأنشطة الانتاجية التي يتولد عنها الدخل الأمر الذي يبرز بوضوح ارتباط مفهوم الدخل القومي ومكوناته بمفهوم دائرة الانتاج في كل من دول اقتصاديات السوق والدول المخططة تخطيطا مركزيا .

وترتبط دراسة الدخل القومي في الدول المخططة تخطيطا مركزيا بدراسة ما يعرف بالدخول الأولية primary incomes وفي دول اقتصاديات السوق بما يعرف بالقيمة المضافة Value added .

ففى دول اقتصاديات السوق يتم تعريف القيمة المضافة value added على أنها اجمالى الانتاج gross output مطروحا منه الاستهلاك الوسيط intermediate consumption ومن ثم فانها تستخدم كمترادف synonymous لاجمالى الناتج المحلى GDP حيث أن كل منهما يتضمن فى تقديراته استهلاك رأس المال الثابت (الاهتلاك depreciation) بمعنى ذلك ان القيمة المضافة وكما تظهرها الحسابات القومية فى دول اقتصاديات السوق تؤخذ عادة فى صورة اجمالية • اما فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا فيتم تعريف الدخول الأولية primary incomes فى صورة صافى الناتج الاجتماعى وليس فى صورة اجمالية • فالدخول الأولية هى عبارة عن اجمالى الانتاج مطروحا منه الاستهلاك الوسيط (او ما يسمى فى نظام الموازين القومية الاستهلاك المادى material consumption) وكذلك استهلاك رأس المال •

ويتضح من ذلك الارتباط الوثيق بين مفهومى القيمة المضافة فى الحسابات القومية والدخول الأولية فى الموازين القومية وبين مفهوم دائرة الانتاج فى كل من الدول المخططة تخطيطا مركزيا ودول اقتصاديات السوق • ففى الدول المخططة تخطيطا مركزيا واستنادا الى التعريف المادى للانتاج ينحصر مفهوم الدخول الأولية فقط على الدخول المتولدة فى الأنشطة المادية material activities فى حين أن القيمة المضافة فى دول اقتصاديات السوق واستنادا أيضا الى التعريف الذى تأخذ به لدائرة الانتاج تشتمل على الدخول المتولدة فى قطاعات انتاج السلع والخدمات ، أى قطاعات الأنشطة المادية والأنشطة الغير مادية • ويعتبر ذلك من أهم الاختلافات الكمية بين القيمة المضافة فى الحسابات القومية والدخول الأولية فى نظام الموازين القومية نظرا لضخامة الأهمية النسبية للدخول المتولدة فى قطاعات الأنشطة الغير مادية والتى قد تصل الى ٢٠ - ٢٥٪ من اجمالى الدخل القومى • ففى الوقت الذى تعتبر فيه أحد

مكونات أو عناصر القيمة المضافة فى دول اقتصاديات السوق وبالتالى تدخل ضمن تقديرات الدخل القومى نجدها تستهدف من تقديرات الدخل القومى فى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا وتتم بالتالى معاملتها فى نظام الموازين على أنها اعادة توزيع للدخول الأولية والتى تتولد فقط فى أنشطة الانتاج المادى .

وتجدر بنا فى النهاية الاشارة الى أهم مكونات كل من القيمة المضافة والدخول الأولية لما لها من فائدة فى دراسة وتحليل الدخل القومى واعادة توزيعه وكذلك تحليل المدخلات والمخرجات . وتتمثل أهم عناصر القيمة المضافة فى الآتى :

أ ـ استهلاك رأس المال (الاهتلاك) .

ب ـ مدفوعات للعاملين سواء فى صورة أجور ومهايا أو التى يتحملها صاحب العمل لصالح العاملين سواء لتوفير ضمانات معينة لهم أو لصندوق المعاشات .

حـ ـ الأرباح .

د ـ صافى الضرائب الغير مباشرة (الضرائب الغير مباشرة مطروحا منها الاعانات) .

وتتكون الدخول الأولية فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا من :

أ ـ الدخول الأولية للسكان وهى :

- الأجور والمهايا للعاملين فى المجالات الانتاجية .
- صافى الانتاج والدخول من المزارع والقطاع الخاص .
- الارباح .

ب ـ الدخول الأولية للمجتمع وهى :

- نصيب المجتمع من الأرباح المتحققة فى المجالات الانتاجية .
- ضرائب دوران رأس المال (turnover taxes)
- الدخول الصافية من التعاونيات .
- مخصصات الضمان الاجتماعى . social security

٤٠٤٠٦ الصادرات والواردات :

ان نشاط التصدير والاستيراد من أهم الأنشطة والمجالات التى يتولد فيها الدخل وتتوقف الأهمية النسبية للدخول التى تتولد فى هذا المجال على درجة النمو الاقتصادى وطبيعة الدور الذى تلعبه التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى . الا انه يمكننا القول بصفة عامة بازدياد هذا الدور سواء فى الدول النامية وذلك باعتباره ظاهرة ضرورية ومتلازمة مع مجهودات الانماء الاقتصادى فى هذه الدول أو الدول الصناعية المتقدمة وما تستلزمه صناعاتها المتقدمة من ازدياد التبادل الدولى وفتح الأسواق الجديدة أمام منتجاتها . وبالتالى فان كيفية معاملة قطاع التجارة الخارجية (وذلك باعتباره أحد القطاعات الانتاجية والتى تساهم فى عملية خلق جزء كبير من الدخل القومى) فى كل من جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية تؤثر بدرجة كبيرة على تقديرات الدخل القومى . وذلك يصبح من الضرورى دراسة وتحليل أوجه الاختلاف بين نظامى الحسابات والموازين القوميين حول مفهوم نشاط التجارة الخارجية وذلك باعتباره أحد القطاعات الانتاجية التى تساهم فى عملية خلق وتوليد جزء من الدخول فى المجتمع والأساليب المختلفة لقياس مساهمة هذا القطاع فى توليد هذه الدخول .

فمن ناحية قياس مدى مساهمة قطاع أو نشاط التجارة الخارجية فى الناتج القومى نجد انه لا خلاف بين نظم الحسابات القومية ونظم الموازين القومية فى تقدير اجمالى الانتاج المتحقق فى قطاع التجارة الخارجية Gross output of foreign trade ففى ظل نظام الموازين القومية يتم قياس مدى مساهمة قطاع التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى عن طريق تقدير اجمالى الانتاج المتحقق فى هذا القطاع وهو يعادل تماما اجمالى الهوامش التجارية Gross trade margins المتحققة فى مجال التصدير والاستيراد فى الحسابات القومية . ويمكن تقدير مساهمة قطاع التجارة الخارجية فى توليد

الدخل القومى فى المجتمع على النحو التالى (١) :

$$(I_B - I_A) + (E_A - E_B) = (I_B - E_B) + C_A$$

وذلك حيث أن :

I_A ترمز الى الواردات محولة الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الرسمى

I_B ترمز الى مبيعات الواردات فى السوق المحلى .

E_A ترمز الى الصادرات

E_B ترمز الى مشتريات السلع من السوق المحلى لأجل التصدير .

C_A صافى الصادرات محولة الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف $(E_A - I_A)$

وقد جرى العرف على معاملة قطاع التجارة الخارجية فى كل من الحسابات والموازين وجداول المدخلات والمخرجات على اعتبار أن الصادرات أحد مكونات الطلب النهائى والواردات أحد مستلزمات الانتاج الأولية primary inputs فيقوم نشاط الاستيراد على امداد الجهاز الانتاجى باحتياجاته من مستلزمات الانتاج التى لا يمكن انتاجها محليا وهى ما يطلق عليها الواردات الغير تنافسية Complementary or non - competitive أو التى يمكن انتاجها محليا ولكنها لا تنتج لعدم توفر كل أو بعض مستلزمات انتاجها أو أن انتاجها المحلى غير كاف لسبب أو لآخر لاحتياجات السوق المحلية ، وهى ما يطلق عليها الواردات التنافسية Competitive imports

---

(١) U.A. Economic and Social Council, Conceptual relationships between the revised SNA and MPS, E/CN. 3/397, 30, July 1969, P.P. 13, 14.

أما نشاط التصدير فيمثل أحد المنافذ الأساسية لاستخدام الانتاج المحلى • ومن ثم نجد أن نشاط التصدير والاستيراد يلعب دورا كبيرا فى تحديد حجم ومستوى كل من الانتاج والدخل القوميين ، الأمر الذى يستلزم ضرورة الحرص على ايجاد نوع من الاتساق بين مختلف الأساليب الكمية لدراسة وتحليل الدخل والانتاج القوميين وأهمها جداول المدخلات والمخرجات والحسابات والموازين القومية • ويتم تحقيق ذلك عن طريق توحيد المفاهيم الأساسية وأساليب التقدير والتقييم المتبعة فى كل من الحسابات والموازين وجداول المدخلات والمخرجات وذلك فيما يتعلق بنشاط التصدير والاستيراد •

وتمثل دائرة الانتاج أولى أوجه الاختلاف الأساسية بين الدول المخططة تخطيطا مركزيا ودول اقتصاديات السوق والتى تنعكس بوضوح فى تقديرات الواردات والصادرات فى كل من الموازين والحسابات القومية • هذا بالاضافة الى اختلاف نظرة كل من النظامين للوحدات المقيمة resident units [1] هذا بالاضافة الى بعض الاختلافات الأخرى فى معاملة بعض المعاملات الاقتصادية ضمن تقديرات الصادرات ، والواردات وأهمها :

أ — ان عمليات التصدير والاستيراد التى يقوم بها مباشرة القطاع العائلى لا تدخل ضمن تقديرات الصادرات والواردات فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا وذلك نظرا لأن القاعدة فى هذه الدول ان نشاط التصدير والاستيراد يخضع كلية لادارة الدولة وتقوم به مؤسساتها العامة • وتعامل هذه المعاملات فى الموازين القومية على أنها اعادة توزيع للدخول • على العكس من ذلك نجد ان جميع عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات سواء قامت بها احد مؤسسات الدولة

---

(١) انظر بند ٤٠٤ الفقرة (ب) •

أو المشروعات الفردية أو القطاع العائلى فانها تدخل ضمن تقديرات الصادرات والواردات .

ب — ان جميع المعاملات المتعلقة بتصدير واستيراد الذهب سواء كان لأغراض تجارية non - monetary أو نقدية monetary gold تدخل ضمن تقديرات الصادرات والواردات فى الموازين القومية . وذلك انه فى الدول المخططة تخطيطا مركزيا لا يفرق بين طبيعة عملية تصدير واستيراد الذهب على اعتبار أنها فى النهاية لا تعدو أن تكون عملية انتقال سلعة (الذهب) الى خارج أو الى داخل البلد . أما فى دول اقتصاديات السوق فان عمليات تصدير واستيراد الذهب لأغراض تجارية أى باعتباره سلعة تدخل ضمن تقديرات الصادرات والواردات أما المعاملات الخاصة بالذهب النقدى monetary gold فانها لا تدخل ضمن تقديرات الصادرات والواردات بل ضمن حركات رأس المال financial assets وعليه ففى حالة استخدام الذهب النقدى لأغراض صناعية أو تجارية أو تحويل مسبوكات الذهب أو الذهب الخام الى ذهب نقدى يعتبر ذلك بمثابة استيراد أو تصدير للسلع والخدمات حتى ولو لم يعبر الذهب حدود الدولة نفسها (١) .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٥ .

المراجـــــع

أ ـ المراجع العربية :

(١) دكتور فتحى الحسينى خليل : محاضرات فى تحليل المدخلات والمخرجات مذكرة داخلية (٣٠٢) معهد التخطيط القومى ، القاهرة مارس ١٩٧٣ .

(٢) دكتور سلطان ابو على : محاضرات فى تحليل الأنشطة الانتاجية ، مذكرة داخلية (٣٨) معهد التخطيط القومى ، يناير ١٩٧٠ .

(٣) دكتور صقر احمد صقر : تحليل المدخلات والمخرجات ، مذكرة داخلية (١٦١) الجزء الأول ، معهد التخطيط القومى ، مايو ١٩٧١ .

(٤) دكتور محمد محمود الامام : محاضرات فى تحليل المدخلات والمخرجات ، مذكرة (١٧٤) معهد التخطيط القومى ، ابريل ١٩٦٢ .

ب ـ المراجع الأجنبية :

(1) Chenery, H. & Clark, P. Interindustry economics, John wiley and sons. New York, 1959

(2) Fathi Khalil, Input-Output analysis, memo. 271, I.N.P. 1972.

(3) Fathi Khalil, The methodology of the Input-Output tables, Memo. 1021, 1972.

(4) Ghosh, A. Experiments with input-output models, Cambridge University Press, 1964.

(5) Lukacs, O., and Others, Input-Output tables, their compilation and use, Akademiai Kiado, Budapest, 1962.

(6) Pavlov, G., Material balances and their utilization in Planning for inter-branch relations, Memo. 667 I.N.P. Cairo, 1966.

(7) Bacz, A., Chief interdependence between the input-output table and the balance of social product as well as that of national income, in Lukacs.

(8) Spevacek, V., Some methodological aspects of elaborating the national economic plans, Universita, 17 Listopadu Praze, 1968.

(9) Stone, R., Input-Output and national accounts, OECD, 1961.

(10) U.N. Economic Bulletin for Europe, vol. 16, No. 2, November 1964.

(11) U.N. Economic and social council, Asystem of national accounts. E/CN, 3/320. 9 February 1965.

(12) U.N. Economic and Social coucil, Conceptual relationships between the revised SNA and MPS, Report of the secretary General, E/CN, 3/397. 30 July 1969.

(13) U.N. Problems of input-output tables and analysis series F, No. 14, 1966.